E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2002/49
7 March 2002

ARABIC
Original: FRENCH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثامنة والخمسون
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم

التقرير عن حالة حقوق الإنسان في بوروندي المقدم من المقررة الخاصة السيدة ماري تيريز أ. كايتا بوكوم، عملا بقرار اللجنة ٢٠٠١/٢١

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
خلاصة		٢
مقدمة	١-٤	٤
أولا - الوضع العام	٥-٢١	٥
ألف- الحالة السياسية	٦-١٠	٥
باء - تطور عملية السلام	١١-١٧	٧
جيم- الحالة الاقتصادية والاجتماعية	١٨-٢١	٩
ثانيا - حالة حقوق الإنسان	٢٢-٨١	١٠
ألف- الحقوق المدنية والسياسية	٢٣-٦٦	١١
باء - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٦٧-٧٣	٢٧
جيم- العدالة وسيادة القانون	٧٤-٧٦	٢٩
دال- تعزيز حقوق الإنسان	٧٧-٨١	٣٠
ثالثا - الملاحظات	٨٢-٩٨	٣٢
رابعا - التوصيات	٩٩-١٢٣	٣٧
ألف- توصيات موجهة إلى الأطراف في النـــزاع	١٠٠-١٠٧	٣٧
باء - توصيات موجهة إلى السلطات البوروندية	١٠٨-١١٥	٣٨
جيم- توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي	١١٦-١٢٣	٣٩

(A) GE.02-11302 250303 270302

خلاصة

هـــذه الوثـــيقة هي التقرير الخامس الذي تقدمه السيدة ماري تيريز أ. كايتا بوكوم، المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بوروندي والتي مددت ولايتها لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٢٠٠١/٢١ المؤرخ في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١. وعمـــلا بهذا القرار، تقدمت المقررة الخاصة بتقرير مرحلي (A/56/479) إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، وذلك إثر البعثة الرابعة التي قامت بها إلى بوروندي في الفترة من ٥ إلى ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠١.

وهذا التقرير الذي يغطي الفترة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ يتناول الحالة العامـــة في بوروانـــدي، وعلى وجه الخصوص مسألة حقوق الإنسان وتعزيزها، وكذلك مسألة العدالة وسيادة القانون. وهو يرتكز على البعثة التي قامت بها المقررة الخاصة في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

وتقابلـــت المقررة الخاصة، أثناء إقامتها، مع أعلى السلطات السياسية: نائب الرئيس، ورئيس الجمهورية السابق سيلفيستر نتيبانتوغانيا، ونواب الرئيس السابقون، ورئيس الجمعية الوطنية وأعضاء الحكومة الجديدة، وممثلو الأحـــزاب والقـــوى السياسية من جميع الاتجاهات. كما تقابلت المقررة الخاصة مع أعضاء السلك الدبلوماسي، ومديري وكالات منظومة الأمم المتحدة في بوروندي، وممثلي المجتمع المدني، ولا سيما الجمعيات النسائية وجمعيات الشباب والجمعيات التي لها علاقة بحقوق الإنسان، ومع ممثلي الطوائف الدينية. كما تحولت إلى مقاطعتي نغوزي ورومنغيه حيث زارت السجن، وكذلك مخيمات اللاجئين في لوكوليه بتنزانيا. وبالإضافة إلى ذلك، تقابلت المقررة الخاصة مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني ببوروندي ومع ممثله الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى.

وبالاستناد إلى المعلومات التي تجمعت لديها، كرست المقررة الخاصة الجزء الأول من هذا ا لتقرير (الفصل الأول) للحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وتناولت بشكل خاص تطور عملية السلام منذ قيام الحكومة الانتقالية الجديدة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

ويعـــالج الجـــزء الثاني (الفصل الثاني) حالة حقوق الإنسان في بوروندي وانتهاكاتها التي لها صلة بالنزاع المســـلح، ولا سيما انتهاكات الحق في الحياة، وفي الحرية والأمن والسلامة الجسدية الشخصية، وفي حرية التنقل واختيار مكان الإقامة. كما يصف هذا الفصل حالة المشردين في الداخل واللاجئين، وكذلك حالة أقلية الباتوا. وتعـــالج المقـــررة الخاصة بالإضافة إلى ذلك انتهاكات حرية الرأي وحرية التعبير والتجمع، وكذلك الانتهاكات المرتكـــبة بحـــق الأشخاص المحرومين من حريتهم، والنساء، والأطفال. وتحلل بعد ذلك حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك التطور في ميدان العدالة وتعزيز سيادة القانون، وفي ميدان تعزيز حقوق الإنسان.

ويجمع الجزءان الثالث والرابع (الفصلان الثالث والرابع) الملاحظات والتوصيات المقدمة من المقررة الخاصة.

واستطاعت المقررة الخاصة أن تلاحظ أن مناخ انعدام الأمن مستمر وما زال يؤثر سلبا على الاقتصاد وعلى الوضع الاجتماعي لسكان بوروندي. غير أن الحكومة الانتقالية الجديدة تتميز بكونها حكومة انفتاح وتحظى بتأييد المجتمع الدولي. ووجود عدد أكبر من النساء في الحكومة يبعث على الارتياح ويوحي بوجود إرادة حقيقية من جانب هذه الحكومة في المساهمة بشكل فعال في تحسين وضع المرأة. وتطور الوضع السياسي يتميز بعدد من الأحداث الإيجابية، ولكن الشرط الثابت الأساسي لوقف دوامة العنف يظل بكل وضوح انخراط المجموعات المسلحة في عملية السلام. ويبدو أن حاجزا رئيسيا أمام عملية السلام يتمثل في الريبة المحيطة بمطالبات مجموعات المتمردين وتقدير إرادتهم الحقيقية. وبالإضافة إلى ذلك فإن مسألة "الإبادة الجماعية" في بوروندي ظلت حاضرة على الدوام في اللقاءات التي أجرتها المقررة الخاصة أثناء إقامتها في البلد. وبفضل دعم مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي ودعم المجتمع الدولي، وكذلك بفضل جهود الحكومة والمنظمات غير الحكومية، ما زالت آثار إيجابية تحسن تطبيق قانون الإجراءات الجنائية وظروف الاحتجاز. وتعزيز عمل مكتب المفوضية المذكور أمر مرغوب فيه في بعض الميادين مثل الرصد وحماية حقوق اللاجئين والمشردين، والتدريب من أجل التوعية واحترام حقوق هؤلاء الأشخاص، ومساندة عملية السلام، ولا سيما فيما يتعلق باللجان المنبثقة عن اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، الموقع في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠: التوعية بالحكم السديد والديمقراطية وتعزيز الشراكة مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية.

وتتقدم المقررة الخاصة، فضلا عن التوصيات التي تقدمت بها في تقريريها الأخيرين (E/CN.4/2000/34، الفقرات ١٣٣ إلى ١٦٧؛ وE/CN.4/2001/44، الفقرات ١٥٤ إلى ٢٠٧ وفي تقرير الجمعية العامة A/56/479، الفقرات ١٢٨ إلى ١٥٧)، بتوصية جديدة إلى أطراف النزاع وإلى السلطات البوروندية والمجتمع الدولي. وتهنئ المقررة الخاصة الوسيط على ما أحرزه من تقدم وتشجعه على المضي في العمل من أجل إقناع المجموعات التي لا تزال متمردة بالجلوس إلى مائدة التفاوض، وذلك بغية التوصل إلى حل متفاوض فيه للنزاع. وتطلب من المجموعات المسلحة ومن الحكومة احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ووقف كل أعمال العنف التي تستهدف السكان المدنيين. وتحث المقررة الخاصة المجموعات المسلحة والحكومة على الجلوس إلى مائدة التفاوض والكف عن تبادل عبارات التشهير. كما تطلب من الحكومة ومن المجتمع الدولي التنفيذ السريع والفعال لاتفاق أروشا وتدعوهما إلى تهيئة ظروف عودة اللاجئين. وتوصي الحكومة بالعدول عن توظيف حراس الأمن ووضع حد لبرنامج "الدفاع الذاتي المدني". وتشكر المقررة الخاصة المجتمع الدولي، وبشكل خاص دول المنطقة، على الدعم الذي لا يعرف الكلل المقدم لجهود تيسير الأمور، وتوجه نداء إلى المانحين لكي يواصلوا دعمهم للمساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية، ولكي يبذلوا كل ما في وسعهم للوفاء بسرعة بما تعهدوا به من التزامات في مؤتمر باريس (٢٠٠٠) وفي مؤتمر جنيف (٢٠٠١). وتدعو المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه لأنشطة رصد حقوق الإنسان، وتعزيز النظام القضائي وسيادة القانون، وكذلك لجميع الأنشطة ذات الصلة بتعزيز حقوق الإنسان وصيانتها وحمايتها، التي تبدو أساسية لتعزيز السلام.

مقدمة

١- عملا بالقرار ٢٠٠١/٢١، الذي اعتمد في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١، تم تمديد ولاية المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بوروندي لسنة واحدة، واحتفظت الولاية بمنظورها المراعي لنوع الجنس. وبموجب هذا القرار يعرض هذا التقرير، الذي يغطي الفترة الممتدة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، على لجنة حقوق الإنسان. وهو يستند إلى البعثة الخامسة التي قامت بها المقررة الخاصة لبوروندي في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

٢- وتقابلت المقررة الخاصة، أثناء إقامتها هذه، مع أبرز الشخصيات السياسية: نائب الرئيس السيد دوميسيان ندايزيه؛ ورئيس الجمهورية الأسبق السيد سيلفيستر نتيبانتوغانيا؛ وكذلك نواب الرئيس السابقين، ورئيس الجمعية الوطنية، وأعضاء الحكومة الجديدة، وممثلي الأحزاب والقوى السياسية من جميع الاتجاهات. كما تقابلت المقررة الخاصة مع أعضاء السلك الدبلوماسي، ومديري وكالة منظومة الأمم المتحدة في بوروندي، وممثلي المجتمع المدني، ولا سيما الجمعيات النسائية وجمعيات الشباب، والجمعيات التي لها صلة بحقوق الإنسان، وممثلي الطوائف الدينية.

٣- وتشكر الممثلة الخاصة نائب الرئيس وكذلك جميع الشخصيات التي تقابلت معها على حسن استعدادها وتعاونها من أجل إنجاح البعثة. وتتقدم بعبارات الامتنان للسلطات التترانية التي سهلت زيارتها لمخيمات اللاجئين بنغارا. وتود أن تهنئ مدير مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي وفريقه على نجاح البعثة وأن تعرب لهما عن كامل تقديرها لما أبدياه لها من حسن عناية واستقبال طوال إقامتها.

٤- وقد تمت البعثة بعد تنصيب الحكومة الانتقالية الجديدة ببضعة أيام، ولكن ومن المفارقة أن البعثة تمت في الوقت الذي تكثفت فيه النزاعات حول العاصمة وداخل البلاد بين القوات الحكومية وقوات المتمردين. كما أن الزيارة تزامنت مع اجتماع لجنة رصد تنفيذ اتفاق أروشا في بوجمبورا، ومع بداية أعمال اللجنة المستقلة المكلفة ببحث المسائل المتعلقة بالسجناء المنصوص عليها في اتفاق أروشا. وهذا يعني أن الوضع العام قد تطور منذ آخر زيارة للمقررة الخاصة في تموز/يوليه ٢٠٠١. وقد استطاعت المقررة الخاصة أن تلاحظ ما لذلك من آثار على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأيضا وقبل كل شيء على حالة حقوق الإنسان. وهي تقدم وصفا لهذا الوضع في تقريرها وتتقدم بملاحظاتها وتوصياتها من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في بوروندي.

أولا - الوضع العام

٥- بعد تحليل الوضع السياسي في البلاد سيتم التأكيد على تطور عملية السلام وعلى حالة الحرب التي تشهدها بوروندي منذ عدة أعوام، والتي تؤثر إلى حد كبير على حالة حقوق الإنسان بل وحتى على الفكرة التي قد تتكون حولها. وفي الختام ستعكف المقررة الخاصة على دراسة تطور الحالة الاقتصادية والاجتماعية.

ألف - الحالة السياسية

٦- يلاحظ منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ تصاعد في العنف، ولا سيما في بوجومبورا - المنطقة الريفية وبوبانزا، وحتى في المقاطعات التي كان يسودها الهدوء في السابق. وفي كيناما، ما زالت هجمات المجموعات المسلحة، التي تليها أعمال انتقامية عنيفة من جانب الجيش، تخلف الضحايا في صفوف المدنيين.

٧- ويظل النزاع في بوروندي نزاعا قليل الحدة ولكنه يؤثر على البلد بأكمله باستثناء مقاطعتي نغوزي وكيروندو المجاورتين لرواندا التي تحكم إقفال حدودها. وقد تصاعد العنف منذ شهر تموز/يوليه وأثر بشكل خاص على شرقي البلد وشماله. ويضاف إلى ذلك مقاطعات الجنوب والجنوب الشرقي والمناطق المحيطة بالعاصمة والتي هي بالفعل ساحة مواجهات كثيفة. وتضاف إلى ذلك غارات المجموعات المسلحة و"إنترهاموي في مقاطعة سيبتوكيه شمالي البلاد. وقد شهدت هذه المقاطعات هدوءا نسبيا ولكنها ما زالت تتأثر منذ بضعة أعوام بانعدام الأمن. واستمر العنف في مناطق نفوذ قوات التحرير الوطنية في بوجومبورا - المنطقة الريفية وفي غابة كيبيرا وكايانزا ومورامفيا، وفي مناطق نفوذ قوات الدفاع الديمقراطية، أي في مقاطعتي الجنوب (ماكمبا وروتانا)، امتدادا إلى روييغي. وسهولة اجتياز الحدود ما زالت تبعث على القلق، ذلك أنه لا يعرف لا من يجتاز هذه الحدود ولا كيف يجتازها.

٨- وهذا العنف، ولا سيما ردود فعل الجيش التي غالبا ما تكون غير متناسبة، ما زالت تحدث تشريدا للسكان المدنيين، ولا سيما في مقاطعات بوجومبورا - المنطقة الريفية. وفي ضوء جميع هذه الأحداث، يجد البلد نفسه في منطق حرب أكثر مما يجد نفسه في منطق سلم. والمواجهات بين الجيش والمجموعات المسلحة يتضح أنها حرب ضد المدنيين أكثر من كونها حربا أهلية. ورهانات هذه الحرب تبدو أنها السكان المدنيون أنفسهم، وهم أكثر المتضررين من العنف. فعلا فإن المتمردين يحاولون كسب تعاطفهم، ولكن الممانعين يصبحون ضحايا محتملة لعمليات انتقامية. والعسكريون يتصرفون بنفس الطريقة. وجميع الجهات المتحاربة تجعل السكان يدفعون ثمن صمتهم أو لا مبالاتهم أو تواطئهم مع معسكر العدو.

٩- وتتميز أيضا الفترة الممتدة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر بتزايد النزعة العسكرية من كلا الجانبين، مع اللجوء المتكرر إلى الأسلحة الثقيلة، كما تدل على ذلك المواجهات التي جدت في تنغا شمالي

بوجومبورا. ومنذ بداية تشرين الثاني/نوفمبر وتنصيب الحكومة الجديدة سجل تشدد في موقف المجموعات المسلحة وتكثيف للتراع. فالمجموعات المتمركزة في بوجومبورا – المنطقة الريفية يشنون غارات على أحياء ضواحي العاصمة الشمالية، ولا سيما في كامنغيه وبوتيري وموساغا وجيهوشا. واستطاع الجيش أن يصد المجموعات المسلحة التابعة لقوات الدفاع عن الديمقراطية ويدفعها إلى التراجع في اتجاه تتزانيا، وكانت هذه المجموعات قد هاجمت مقاطعات الشرق مستخدمة في ذلك أكبر الوسائل لإخراج المجموعات المسلحة التابعة لقوات التحرير الوطنية من مراكزها ببوجومبورا – المنطقة الريفية. ويوحي نشر وثيقة وقعت عليها قوات التحرير الوطنية وقوات الدفاع عن الديمقراطية (فصيلة بيتر نكورونزيزا)، في تشرين الثاني/نوفمبر، بتغيير على مستوى إدارة قوات الدفاع عن الديمقراطية، أو على الأقل بانشقاق داخل هذه الحركة، كما توحي بوجود تحالف بين المجموعتين المسلحتين اللتين ربما كانتا الأكثر تشددا. ولابد من الإشارة إلى أن حدثا مماثلا قد سجل قبل ذلك ببضعة أشهر داخل قوات التحرير الوطنية. وتتضمن هذه الوثيقة مطالبات، ولا سيما بشأن تفكيك المعسكرات، والعودة إلى دستور١٣ آذار/مارس ١٩٩٢ والإفراج عن السجناء السياسيين. وكانت الصحافة الوطنية والدولية قد كشفت، في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، عن وجود خلافات حادة داخل الحركة المتمردة "قوات التحرير الوطنية". وأفيد بأن قائد هذا التمرد، جان بوسكو نداييرنغوروكييه، الذي كان قد دخل في مفاوضات مع حكومة بيير بويويا، قد أقاله رفاقه في الكفاح. ويبدو أن لجنة يقودها بيتر نكورونزيزا أصبحت الآن على رأس هذه الحركة، أو على الأقل تتحكم في الجزء الأكبر منها. ويزعم أن رجلا يدعى رجب حسين ويقدمه بعض المراقبين على أنه الرجل الأقوى الحقيقي (رجل الخفاء)، وهو من أهالي مقاطعة موينغا شمالي البلاد، هو الأصل في هذا الانشقاق.

١٠- ويلاحظ تزايد في الإجرام، وفي هذا السياق اغتيل البروفيسور ليوبولد مانلان كاسي ممثل منظمة الصحة العالمية في النصف الثاني من شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وحتى هذا اليوم لا يزال التحقيق جاريا. وهذه الجريمة البشعة والفظيعة تؤكد ضرورة توفير حماية أكبر لممثلي المجتمع الدولي. وقد اتخذت بالفعل تدابير إضافية تحقيقا لهذه الغاية. وعلى حد قول الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن رئيس جمعية الاتصال والتثقيف في مجال حقوق الإنسان قد نجا بأعجوبة من كمين نصب له بوجومبورا في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. ويزعم أن سائق سيارة الأجرة التي كانت تقله قد قتل ومعه عدة أشخاص آخرين. وقد يزداد انعدام الأمن سوءا بتصاعد الإجرام. ويبدو أن حراس الأمن يرتكبون اعتداءات عديدة. وتؤكد الحكومة أنها تدرك مسؤوليات هؤلاء الأشخاص ولكنها تنوي تسوية هذه المسألة عندما تنتهي الاشتباكات. وآثار انعدام الأمن على تطور حالة حقوق الإنسان عديدة بدرجة أن الأمل في تحسنها ما زال يكمن في تطور عملية السلام.

باء - تطور عملية السلام

١١- لقد شهدت عملية السلام تطورا منذ زيارة المقررة الخاصة الأخيرة للبلد في تموز/يوليه ٢٠٠١. وهكذا فقد قام رئيس الدولة البوروندي، في الفترة من ٣ إلى ٥ أيلول/سبتمبر، بزيارة عمل إلى دار السلام بتنزانيا، كان هدفها استئناف التعاون بين البلدين وعملية السلم فيما بين البوروندیين. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، نظم إئتلاف الجمعيات والمنظمات غير الحكومية النسائية في بوروندي، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يوم تأمل بشأن بروتوكولات اتفاق أروشا فيما يتعلق بالمرأة ومكانتها في إشكالية تطبيق الاتفاق. وناقشت النساء الحاضرات وكان عددهن ١٠٠ امرأة تأثير الاتفاق على حياة المرأة البوروندية.

١٢- وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر انعقد بأروشا اجتماع القمة السادس عشر لرؤساء دول المنطقة المعني ببوروندي، بحضور الرئيس السابق نيلسون مانديلا، ميسر مفاوضات السلام في بوروندي. وهذا الاجتماع الذي جاء متابعة للاجتماع الذي عقد بنيروبي في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، كان له أن يتخذ قرارات بشأن الحركتين المتمردتين اللتين ما زالتا ترفضان الجلوس إلى مائدة التفاوض مع الحكومة. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ اجتمعت لجنة رصد تنفيذ اتفاق أروشا مرة أخرى في أروشا. وانكب المشاركون على مسألة العنصر المتعلق بالحماية الذي لم يوجد له حل في اجتماع القمة السادس عشر لرؤساء الدول. وانتهت أعمالهم بدون التوصل إلى اتفاق حول نقاط الخلاف. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر انعقد ببريتوريا اجتماع القمة السابع عشر للمبادرة الإقليمية من أجل السلام في بوروندي. وقد أحرز شيء من التقدم بخصوص الحكومة الانتقالية وتكوين الحكومة والجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ.

١٣- وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر أعلن رئيس الوزراء البلجيكي تعهد بلده بتوفير مبلغ قدره ٥,٥ من ملايين اليورو لتمويل بعثة قوة الحماية الجنوب أفريقية إلى بوروندي. وأضيف إلى ذلك في وقت لاحق مبلغ قدره ٢٤ مليون يورو. وقبلت جنوب أفريقيا بأن توفد إلى بوروندي، قبل ١ تشرين الثاني/نوفمبر، وحدة حماية ستضاف إليها لاحقا القوات المقترحة من كل من غانا ونيجريا والسنغال. ووصل الفوج الأول إلى بوروندي في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وذلك بضعة أيام قبل حفل تنصيب الحكومة الانتقالية. وتزامنت عودة السياسيين المنفيين مع وصول قوات قادمة من جنوب أفريقيا ومكلفة بحمايتهم. وهذه القوات الممولة من الاتحاد الأوروبي أساسا لا تتمتع بولاية مناطة في إطار الأمم المتحدة. وعلى جنود جنوب أفريقيا، إضافة إلى ولايتهم المتمثلة في حماية السياسيين التابعين لمجموعة السبعة، تدريب فرقة حماية خاصة بوروندية يمكن أن تكون نواة الجيش الوطني المقبل. وربما تم في المستقبل التفكير في إقامة قوات لحفظ السلام، شريطة وجود وقف فعلي لإطلاق النار. ونال حفل تنصيب الحكومة الانتقالية شرف حضور رؤساء بلدان المنطقة. وتلتها زيارة شخصيات رفيعة المستوى، الأمر الذي يدل على مدى اهتمام المجتمع الدولي ببوروندي. ومن بين هذه الشخصيات نائب رئيس البنك الدولي ووفد

للاتحاد الأوروبي برئاسة السيد لوي ميشيل وزير خارجية بلجيكا الذي حث المجموعات المسلحة على المشاركة في عملية التفاوض.

١٤- وتتألف الحكومة الانتقالية من الموقعين على اتفاق أروشا. والمجموعات المسلحة ليست ممثلة فيها ولكن بعض الأحزاب المقربة سياسيا مثل المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية وحزب تحرير شعب الهوتو أعضاء فيها. غير أنه يبدو أن الجماعات المسلحة لا تعترف بها. ووجه وفد الاتحاد الأوروبي، في بيانه في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، نداء دعا فيه إلى الوقف الفوري للقتال. ووعد الوفد بتقديم مساعدة قدرها ٦٥ مليون يورو على مدى ثلاثة أعوام، يخصص منها مبلغ قدره ٤٥ مليون يورو للطرقات، و١٠ ملايين من اليورو للعدالة وإحلال الديمقراطية، و١٠ ملايين لإصلاح الجيش. وينتظر الوفد من حكومة بوروندي تعهدا أكبر في ميادين العدالة والصحة والتعليم. وفي الوقت الحاضر تكرس الحكومة نصف ميزانيتها للمجهود الحربي.

١٥- وبدأت اللجنة المستقلة المكلفة ببحث المسائل المتعلقة بالسجناء أعمالها في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وتلقت دعم مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي، وأنيطت بمهمة التحقيق العاجل في حالة السجناء والتقدم بتوصيات بشأن ما يلي:

(أ) ظروف الاحتجاز، ومعاملة السجناء، وتدريب حراس السجون وظروف عملهم؛

(ب) الإفراج عن السجناء في انتظار المحاكمة، وهذا ملف تمت معالجته بتأخير مفرط؛

(ج) وجود جميع السجناء السياسيين والإفراج عنهم.

١٦- وانعقدت الدورة السادسة للجنة رصد تنفيذ اتفاق أروشا ببوجومبورا لأول مرة في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وتناولت المناقشات على ما يبدو الجوانب التقنية المتعلقة بتمركزها في العاصمة. ولاحظ أعضاء اللجنة أيضا التأخير في بدء عمل بعض المؤسسات، وذلك على الرغم من التقدم المحرز. وخلال هذه الدورة السادسة، أوصت اللجنة بإلغاء القوانين المقيدة للحريات الأساسية وإقامة المؤسسات الانتقالية بسرعة. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر أوصت اللجنة الحكومة بخلق الظروف الملائمة لتنفيذ اتفاق أروشا. واجتمعت اللجنة التنفيذية للجنة رصد تنفيذ اتفاق أروشا، المؤلفة من تسعة أعضاء، للمرة الأولى في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وسوف تسهر على المتابعة اليومية.

١٧- وعودة عملية السلام إلى بوروندي ارتئي فعلا أنها تطور إيجابي. غير أن هذه العملية ما زال يعوقها انعدام وقف إطلاق النار الذي لا يمكن التوصل إليه بدون مشاركة البلدان المجاورة في المنطقة الفرعية مشاركة فعالة. وتحقيقا لهذه الغاية، من المقرر تنظيم اجتماع للمبادرة الإقليمية من أجل السلام في بوروندي بعد اجتماع تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر دعا مجلس أمن الأمم المتحدة بدوره المتمردين إلى وقف القتال والتفاوض مع الحكومة الانتقالية. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، أعلن الرئيسان التنزاني والكيني أنهما يرحبان بإقامة الحكومة الانتقالية وتوجها بدعوة إلى المتمردين البوروندين إلى التوقف عن القتال واستئناف عملية السلام في أقرب وقت ممكن.

جيم - الحالة الاقتصادية والاجتماعية

١٨- ما أفك فك الصراع الذي طال أمده يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، فضلا عن الخسائر في الأرواح البشرية، الناجمة عن الحرب. والتحدي الرئيسي الذي على بوروندي مواجهته ما زال يتمثل في تحقيق استقرار الاقتصاد وتشجيع ازدهاره. وهذه مهمة صعبة، ذلك أن مؤشرات عديدة من المؤشرات الاجتماعية انخفضت إلى دون المستوى الذي بلغته منذ ٢٠ عاما مضت. والناتج المحلي الإجمالي للفرد، الذي كان يبلغ في المتوسط ٢٤٠ دولارا خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥، يقدر حاليا بـ ١٢٠ دولارا. وحجم الدين الخارجي يتجاوز المليار من الدولارات، وتمثل خدمة الدين وحدها ١٢٤ في المائة من إجمالي قيمة صادرات السلع والخدمات. وفي هذا السياق، أصبحت إمكانيات الحصول على الدخل الأدنى اللازم للعيش نادرة أكثر فأكثر، في القطاعين الخاص والعام على حد سواء.

١٩- وما فتئت الحالة الاجتماعية تتردى بارتفاع البطالة والإضرابات وتفشي الفقر. وكان لتدمير الهياكل الأساسية الاجتماعية أو غيابها تأثير مدمر على توفير الخدمات الاجتماعية. ونتج عن ذلك تدهور ذو شأن في الصحة العامة، وانخفاض في فرص الوصول إلى مياه الشرب، وانخفاض في فرص الوصول إلى التعليم. وانخفض متوسط العمر المتوقع عند الولادة من ٥٣,٨ إلى ٤٢,٨ عاما منذ سنة ١٩٩٣؛ ونسبة السكان التي تعيش حاليا دون حد الكفاف هي ٥٨ في المائة مقابل ٣٩ في المائة في عام ١٩٩٣. وانخفض معدل التسجيل الإجمالي في المدارس الابتدائية من نسبة ٧٠ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى نسبة ٣٧ في المائة اليوم.

٢٠- والقطاع الزراعي يشغل ٩٠ في المائة من اليد العاملة ويمثل ٥٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تلت فترة الجفاف في عام ٢٠٠٠ فترة محاصيل جيدة (في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)، ولكن ذلك لم يكف لإصلاح الوضع الاقتصادي. غير أنه يلاحظ تحسن في حالة التغذية منذ أيار/مايو ٢٠٠١. أما الوضع الإنساني الهش بالفعل في الوقت الحاضر فقد يزداد تفاقما هو الآخر بسبب تصاعد القتال. ونظرا لانعدام الأمن، يتعذر على هيئات المساعدة الإنسانية الوصول إلى مختلف أنحاء البلاد. وبعد تفشي الأوبئة الذي لم يسبق له مثيل والذي شهدته البلاد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، انخفض عدد المرضى المصابين بالملاريا بانتظام فهبط إلى ١٣٤ ٨٦٩ حالة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

٢١- وتفشي الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية آخذ في الارتفاع هو الآخر وبسرعة مخيفة. ويبدو أنه يوجد حاليا أكثر من ١٦٠ ٠٠٠ يتيم نتيجة لمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وفي ٣ أيلول/سبتمبر أضفت الحكومة الصبغة النهائية على خطة وطنية استراتيجية لمكافحة الإيدز يستلزم تنفيذها ما لا يقل عن ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على مدى الأعوام الخمسة المقبلة. وافتتحت في ١٠ أيلول/سبتمبر دورة استثنائية للجمعية الوطنية بحثت مشروع قانون يتعلق بتحديد الميزانية العامة المنقحة لجمهورية بوروندي للسنة ٢٠٠١. والعودة المدرسية التي تمت في نفس اليوم شهدت صعوبات في مكامبا وكاروسي وكيروندو. وأقر مجلس إدارة الأمم المتحدة الإنمائي في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الإطار الثاني للتعاون مع بوروندي (٢٠٠٢-٢٠٠٤) بمبلغ إجمالي قدره ٣٢ مليون دولار. ويراعي هذا الإطار أولويات الحكومة، ومكافحة الفقر، وكذلك الحكم السديد. وفي الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، انعقد ببوجومبورا اجتماع للمانحين من أجل بوروندي لم يف فيه المانحون إلا جزئيا بالوعود التي تعهدوا بها في مؤتمر المانحين من أجل بوروندي الذي انعقد بباريس يومي ١١ و١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. بيد أن مانحين عديدين كانوا قد ساهموا في مشروع للمساعدة المجتمعية المباشرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يغطي الأنشطة المدرة للدخل، والإنتاج الزراعي، والتعليم، والصحة، والسكن، وتعزيز القدرات. ويساعد أيضا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة على إعداد مبادرة ذات شأن لتعبئة الموارد من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، بفضل تنظيم مؤتمر المائدة المستديرة من أجل جمهورية بوروندي (ويشار إليه أدناه بمؤتمر جنيف)، الذي انعقد في يومي ٦ و٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ في إطار متابعة مؤتمر باريس.

ثانيا- حالة حقوق الإنسان

٢٢- ما زالت حالة حقوق الإنسان تتميز باستمرار القتال بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة في مختلف مقاطعات البلاد. وما زال السكان المدنيون الأبرياء يتعرضون لهجمات المتمردين ورد فعل القوات المسلحة، وليس أمامهم أي خيار سوى الخضوع أو الفرار إلى مناطق أكثر هدوءا. ومقاطعات بوجومبورا - المنطقة الريفية وبوروري وروتانا وماكامبا ورووبغي ومورامفيا هي الأكثر تضررا. أما الحق في الحياة والأمن والسلامة الجسدية فهي أكثر الحقوق انتهاكا. وأشارت شهادات عدة أشخاص، في تشرين الأول أكتوبر ٢٠٠١، إلى تعرض العشرات من المدنين لهجمات المتمردين وللأعمال الانتقامية لبعض عناصر الجيش الحكومي. وحق الفرد في الحرية وحقه في السلامة الجسدية ينتهكان باستمرار، ويلاحظ وجود حالات عديدة من التوقيف والاعتقال غير المشروع في زنزانات الشرطة والدرك أو في مواقع الجيش التي ما زالت فيها ممارسة التعذيب مستمرة. وحق الفرد في التنقل وفي أن يختار بحرية مكان إقامته إنما هو من بنات الخيال في مقاطعات مثل بوجومبورا - المنطقة الريفية وبوبانزا.

ألف - الحقوق المدنية والسياسية

١ - انتهاكات الحق في الحياة

(أ) الانتهاكات المنسوبة إلى أعوان الدولة

٢٣- حسب الشهادات التي حصل عليها مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي على إثر هجوم شنه المتمردون في بوجومبورا - المنطقة الريفية، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، لقي فيه ثمانية عسكريين مصرعهم على ما يبدو، يزعم أن العسكريين نظموا عمليات انتقامية استهدفت السكان المدنيين وقتلوا ١٢ شخصا من بينهم تلميذان. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أخبر مكتب المفوضية باغتيال الرقيب ستانيسلاس نتاكاروتيمانا، شهر كيروغيه. وقد أوقف على ما يزعم في حزيران/يونيه ٢٠٠١ بتهمة اللصوصية والتآمر مع المتمردين. ويزعم أنه كان محتجزا بسجن بوروري وحصل على ترخيص بالعودة إلى مترله في ماباندا، وهناك أوقف من جديد ثم أعدم بأمر من المقدم روسوغورو بمعسكر ماباندا. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر أعدم في ماغيو ستة مدنيين برصاصة في فمهم على أيدي أفراد من الجيش.

٢٤- وأخبرت المقررة الخاصة باغتيال السيد جان - ماري ناهيو فياني بمقاطعة روييغي في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. والضحية البالغ من العمر ٢١ عاما، وهو من أهالي منطقة موغوزي، بلدة ومقاطعة روييغي، قد أوقفه عسكري كان يعرفه حق المعرفة. ولم تسلم عائلته جثته إلا بعد ذلك بيومين أي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، بعد تدخل ضابط في الدرك جاء من روييغي وقام بإيقاف المشبوه فيهم. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ يزعم أن عسكريين غاضبين قاموا، بالقرب من مدينة بوبانزا، بأعمال انتقامية ردا على كمين نصبه المتمردون في اليوم السابق ويزعم أن ثلاثة عسكريين قتلوا فيه. وأثناء العملية الانتقامية قتل ما لا يقل عن ثلاث عشر مدنيا. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وعلى إثر وفاة عسكريين قتلوا على أيدي المتمردين في منطقة مورامفيا، بلدة موتيمبوزي، مقاطعة بوجومبورا - المنطقة الريفية، يزعم أن أثني عشر مدنيا قتلوا نتيجة أعمال انتقامية. وخلال هذه العملية نفسها تم نهب وحرق منازل ويقدر عدد المشردين بزهاء ٠٠٠ ٨ شخص. ويزعم أن السيد جاك هاتون كيمانا (٢١ عاما) قد قتل بدون سابق إنذار في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر على أيدي عسكريين بيكناما، حي بوروري.

٢٥- وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠١ لقي السيد جان بوسكو هاتيجيكامانا مصرعه في منطقة سيبيتوكيه. وتفيد التقارير بأنه قتل بحربة رجال درك أخفوا جثته وقيثارته. وتود المقررة الخاصة أن تذكر بأن عدة جرائم من هذا النوع ظلت في منطقة كيناما بدون أي تتبع قضائي. وتود لو وضعت الحكومة حدا لمثل هذه الممارسات المخالفة لأبسط قواعد القانون. كما تود أن تنصف العدالة جميع الضحايا دون استثناء. وفي ٢٠

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وفي منطقة موساغا (بوجومبورا)، دفع السيد كورناي توريكييه البالغ من العمر ٥٣ عاما بحياته ثمنا لمحاولة التدخل لمنع عسكري من اغتصاب فتاة. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، يزعم أن عسكريا في حالة سكر أطلق النار في مقهى، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة عدة أشخاص آخرين بجراح في بلدة غبتراتييه بمقاطعة موينغا. وفي يوم ٢٥ من نفس الشهر يزعم أن عسكريا آخر، كان أيضا في حالة سكر، أطلق النار على جماعة قتل منها شخصين وأصاب شخصا آخر بجراح.

(ب) أعمال العنف المنسوبة إلى الجماعات المسلحة

٢٦- أفيد بأن المتمردين قتلوا في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تسعة أشخاص وأصابوا خمسة أشخاص آخرين بجراح في رومونغيه، وفي مقاطعات بوروري وبوجومبورا - المنطقة الريفية وبوجومبورا - المنطقة البلدية وبوبانزا وروتانا. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، يزعم أن المتمردين قتلوا ٣٩ شخصا من بينهم أربعة عسكريين وأصابوا عدة أشخاص آخرين بجراح في نفس المقاطعات. ومعظم الضحايا المدنيين تعرضوا على ما يزعم لأعمال انتقامية بسبب تواطئهم مع الجيش. وأفيد بأن ٤٦ شخصا قتلوا وجرح عدة أشخاص آخرين على أيدي المتمردين في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ برووييغي ومورامفيا وبوروري وكايانزا. وتسببت هذه الهجمات في أضرار مادية عديدة. كما أفيد بأن المتمردين قتلوا في ٢ كانون الأول/ديسمبر ثلاثة أشخاص وأصابوا عدة أشخاص آخرين بجراح خلال كمين نصبوه في بلدة كانيوشا، مقاطعة بوجومبورا - المنطقة الريفية. وفي يوم ٣ من نفس الشهر يزعم أنهم هاجموا قطاع غاسيري، بلدة روتانا، وقتلوا شخصين وأصابوا خمسة أشخاص آخرين بجراح. وفي يومي ٧ و٩ كانون الأول/ديسمبر يزعم أنهم نصبوا كمينا على الطريقين الوطنيتين ٥ و٧ قتل خلاله سبعة أشخاص وجرح شخصان آخران. وفي الفترة من ١٣ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر لقي ثمانية أشخاص، من بينهم قائد منطقة، مصرعهم على إثر هجمات للمتمردين في مقاطعات بوبانزا وسيبيتوكيه وبوجومبورا - المنطقة الريفية وكانكوزو. وخلال هذه الأحداث نفسها يزعم أن شخصين جرحا وأن شخصين آخرين اختطفا.

(ج) أعمال العنف المنسوبة إلى جهات مجهولة

٢٧- في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وفي المنطقة الواقعة بين روياغا (بوجومبورا - المنطقة الريفية) وكيريري (بوجومبورا - المنطقة البلدية)، يزعم أنه عثر على رأسين مقطوعين. ولم تسمح أية دلائل بالتعرف على هوية مرتكبي هذه الفظائع. وفي ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، يزعم أن ثلاثة أشخاص قتلوا على أيدي رجال يرتدون الزي العسكري في منطقة جيهوشا، فيما قتل ثلاثة أشخاص آخرين في منطقة كامنغيه (بوجومبورا - المنطقة البلدية). وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر قتل طفل صغير يدعى باسكال داخل مستشفى الأمراض النفسية "لو جانتيه" (Le Gentil) في بوجومبورا على أيدي رجلين. ويزعم أنه كان ضحية تصفية حسابات بين قطاع طرق مسلحين. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، ضرب خادم منزلي اسمه فيليب حتى الموت بأمر من ربة عمله، وذلك لاختفاء

ثـــوب مـــن الثـــياب كلف بكيه. وأفيد بأن السيد ايزيدور مغويوكوريه، الذي كان يعمل كطباخ في نغارارا (بوجومبورا) توفي في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ على إثر أعمال سوء معاملة تعرض لها بمنزل رب عمله. ويزعم أن هذا الأخير استعان بعاملين يدويين لدفن الضحية دون إخبار أسرته بوفاته، بل وحتى بدفنه. وعرضت هـــذه الحالة على اللجنة الحكومية لحقوق الإنسان، وطلب مكتب المفوضية ببوروندي فتح تحقيق قضائي في هذه الحالات المختلفة، كما طلب مقاضاة المذنبين المزعومين أمام العدالة.

٢- المساس بحق الفرد في الحرية والأمان على شخصه

(أ) الانتهاكات المنسوبة إلى أعوان الدولة

٢٨- أحيطت المقررة الخاصة علما بحالة الأشخاص المحتجزين في إطار التحقيق في محاولة الانقلاب التي جرت في شهر تموز/يوليه. فقد عمدت قوات الأمن في الأيام التي تلت محاولة الانقلاب الأخيرة في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى اعـــتقال عـــدد كبير من المدنيين والعسكريين المشتبه في اشتراكهم في المؤامرة. ولما علم مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي بنقل بعض المعتقلين إلى سجن نغوزي أوفد في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ممثلا تحدث على انفراد مع كل من المعتقلين التالية أسماؤهم: المقدم جوزيف نداييشيميشيه؛ والنقيب ديودونيه ندوشيماغيزيه؛ والسيد أدولف نداييراغيجيه، وهو مهندس زراعي وأستاذ في ثانوية الصداقة في بوجومبورا؛ والسيد جان باتيست نيرنغوتسيه، مدير ثانوية نغاغارا؛ والسيد سيليستان سيبومانا، وهو طالب حقوق؛ والملازم ريمي نسينغيومفا، وهو طالـــب سنة ثانية بكالوريوس هندسة؛ والسيد أتاناسي نديزيغييه، وهو طالب في كلية العلوم الزراعية؛ والسيد كاسيان نداير اغيجيه، وهو طالب حقوق؛ والسيد كلافير بوتويي، وهو طالب تاريخ؛ والملازم فانسان كامنييرو.

٢٩- وتستخلص من المحادثات التي أجراها مكتب المفوضية الاستنتاجات التالية:

- الاعـــتقالات التي طالت كبار الضباط وجميع المدنيين غير مشروعة، إذ لم يستظهر لهم بأي أمر بالقبض لدى اعتقالهم.

- تعـــرض بعـــض المحتجزين، ولا سيما المدنيين وصغار الضباط، لضروب من التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة. وادعي أن هذه الأعمال ارتكبت بحضور ضباط كبار، وأنهم أقروها أو مارسوها بأنفسهم في كثير من الأحيان، وأمام قضاة مدنيين أعضاء في لجنة التحقيق المشكلة في هذا الصدد.

- احـــتجاز جميع المعتقلين غير مشروع على ما يبدو، لأنه لم يتم إقراره في غضون ١٥ يوما كما ينص على ذلك قانون الإجراءات الجنائية.

- أوامر القبض على المعتقلين غير نظامية على ما يبدو، لأن تاريخ الاعتقال المسجل في الأمر غير مطابق لتاريخ الاعتقال الفعلي.

٣٠- ويبدو أن احتجاز بعض المعتقلين في نغوزي مخالف للمعايير الدولية، لأنه ينبغي احتجازهم في مكان يبعد مسافة معقولة عن محل إقامتهم الاعتيادي، خاصة وأن المحاكم المختصة (مجلس الحرب والمحكمة العسكرية) موجودة في بوجومبورا. وتود المقررة الخاصة توجيه انتباه اللجنة الحكومية المعنية بحقوق الإنسان إلى رسالة وجهها اثنان وعشرون شخصا متهمون بالاشتراك في محاولة الانقلاب التي جرت في نيسان/أبريل ٢٠٠١ إلى وزيري الدفاع الوطني والعدل. فقد أفاد الموقعون على الرسالة الذين ألقي القبض عليهم ما بين ١٨ و٢١ نيسان/أبريل أن القاضي لم يقر احتجازهم. وينص قانون الإجراءات الجنائية على وجوب تقديم المتهم إلى القاضي لإقرار إيداعه الحبس الاحتياطي في غضون مهلة أقصاها ١٥ يوما من تاريخ صدور أمر الاحتجاز عن قاضي التحقيق (المادة ٧٢). إلا أن أشهرا عدة انقضت على احتجاز المتهمين احتجازا غير مشروع، ولم تبلغ المقررة الخاصة بأي تغيير في وضعهم.

٣١- والتقت المقررة الخاصة شخصيا، خلال زيارتها مستشفى بوجومبورا العسكري، العقيد أبولينير ناديبتوايكو، الذي قدم نفسه بصفته مدير الإدارة المكلفة بالمعونات في وزارة إعادة إدماج وتوطين المشردين والعائدين. وقال لها إنه اعتقل في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠١ واتهم بتدبير محاولة الانقلاب التي وقعت يوم ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠١. ثم نقل إلى مفرزة نغوزي في ٧ آب/أغسطس حيث تعرض للتعذيب قبل نقله إلى المستشفى العسكري في ٢٣ آب/أغسطس لمعالجته من مرض ألم به. وأكد أن احتجازه لم يقر قط. كما عرضت على المقررة الخاصة حالة النقيب ديودونيه دوشيماغيزا الذي اعتقل في إطار التحقيق في محاولة انقلاب تموز/يوليه ٢٠٠١ واحتجز في سجن نغوزي المركزي، وهو يعاني من ارتفاع الضغط وداء النقرس. وعبثا طلب طبيبه المعالج، منذ ٥ أيلول/سبتمبر، نقله إلى سجن مبيمبا المركزي لينال العلاج الطبي المناسب.

٣٢- وبلغ المقررة الخاصة أن السكان في تلال كيجوغو ونياكونغو وكوفي بيباندي في بلدية سونغا (بوروري) يتعرضون على ما يبدو لإساءات الجنود في موقع روميزا، الذين يجبرونهم على جلب المياه والاحتطاب في أراضيهم، ومن لا يمتثل أوامرهم يتعرض للضرب، على مرأى من أهله في كثير من الأحيان. وأفيد أن السيد فريديريك هافياريمانا، المتهم بجريمة قتل، ألقي القبض عليه في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ في روتانا. ويبدو أنه عذب لدى اعتقاله لإجباره على الاعتراف باشتراكه في مجازر سنة ١٩٩٣. ولما كان يعرف نفسه بريئا ويريد أن يخلص من التعذيب ذكر أنه قتل عمه وهو يعلم في قرارة نفسه أنه حي يرزق. إلا أنه لم يجر التحقق من أقواله وأقيمت عليه دعوى جنائية بناء على اعترافاته. وعند انعقاد الجلسة أمام محكمة الجنايات في غيتيغا مثل المجني عليه المفترض (عمه) أمام القاضي. فبرئ فريديريك حينذاك ولم يمنح أي تعويض علما أنه قضى خمس سنوات في السجن بغير وجه حق.

(ب) أعمال العنف المنسوبة إلى الجماعات المتمردة

٣٣- أفيد أن سيارة تابعة لراهبات فرنسيات من أبرشية غيسورو في مقاطعة روييغي وقعت في كمين نصبه متمردون. ولم تصب الراكبات بأذى ولكنهن جردن من أمتعتهن. وفي بلدية بوتيزي بمقاطعة روييغي أيضا، أصيب تاجر بجروح عندما أوقفه متمردون مع زملاء له وسلبوهم أمتعتهم.

٣٤- وقصدت المقررة الخاصة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر موسيما في بلدية بوتاغانزوا، مقاطعة كايانزا، حيث قام المتمردون (نحو ٣٠٠ شخص بينهم ١٥٠ مسلحا وعدة قصر) قبل ذلك ببضعة أسابيع، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، بمباغتة أكثر من ٤٠٠ تلميذ (ذكور وإناث) فجرا فأخرجوهم من أسرتهم واختطفوهم بعد أن أضرموا النار في بعض المباني المدرسية (المطاعم والمهاجع والمطابخ وغرفة المحفوظات). وتمكنت البنات من الفرار بعد حين بينما أجبر الفتيان على مرافقة المجموعة المسلحة. وأفاد شهود أنهم استخدموا كحمالين وساروا أميالا وهم حفاة، بل كان عدد كبير منهم عراة. وإبان المواجهات التي جرت بين الجنود والمجموعات المسلحة، تسنى للكثيرين منهم الفرار والعودة إلى مدرستهم خلال النهار، باستثناء سبعة منهم كان مصيرهم لا يزال مجهولا يوم زيارة المقررة الخاصة. وأصيب من التلاميذ فتى وفتاة على الأقل بطلقات طائشة أو بشظايا قنبلة يدوية. وكانت حالة التلاميذ، بعد الواقعة بشهر، لا تزال حرجة. فبعد إحراق معظم المهاجع، أقيمت مهاجع مؤقتة احتشد فيها التلاميذ واضطروا للنوم على فرشات بسطت على الأرض مباشرة. وتلقوا مساعدة طارئة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومن ممثلي المجتمع الدولي. وأفيد أن الحكومة قدمت مساعدة أيضا ووعدت بإعفاء التلاميذ من الرسم المدرسي للفصلين التاليين (أي ١٦ ٠٠٠ فرنك بوروندي عن كل تلميذ). إلا أن هذه المساعدة هي أقل كثيرا من أن تحل المشاكل المدرسية والمالية الناجمة عن الاعتداء نظرا إلى حالة الفقر التي يعيش فيها أغلب هؤلاء التلاميذ.

٣٥- وأفادت مصادر حكومية أن المجموعات المسلحة قامت ما بين تشرين الأول/أكتوبر وبداية كانون الأول/ديسمبر بقتل ٢٠١ شخص وجرح ١٠١ آخرين. واختطفت هذه المجموعات، بالإضافة إلى تلاميذ موسيما، ٥٠ تلميذا آخر و٢٠ بالغا وسرقت ٩٩٧ بقرة وممتلكات أخرى، وألحقت أضرارا مادية بالمباني العامة[(١)]. ويتهم المتمردون الجنود بأنهم هم الذين ارتكبوا هذه الأعمال بصفة رئيسية.

(ج) أعمال العنف المنسوبة إلى مجهولين

٣٦- أفيد أن عدة أشخاص قتلوا أو أصيبوا بجروح بالغة، منذ شهر آب/أغسطس، في انفجار ألغام مضادة للأفراد. وذكر أن شخصا توفي في ١٣ آب/أغسطس بعد أن انفجر به لغم في مايانغيه، مقاطعة ماكامبا، وجرح آخران في كيفوغا ليلة ٦ آب/أغسطس ٢٠٠١. كما ذكر أن الفتى جان ماري بيغيريمانا خرج في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ليجلب بعض الحطب لجدته ولقي مصرعه بعد أن انفجر به لغم مضاد للأفراد. وفي ٤

تشـــرين الأول/أكـــتوبر ٢٠٠١، جـــرح شاب من حراس الأمن عندما انفجر به لغم في نيانتاكارا قرب الحدود التنزانـــية. وقيل إن شرطيا آخر جرح في العشرين من الشهر نفسه على الحدود الشرقية لماكامبا. وأفيد أن امرأة أصيب بجروح بالغة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ في مقاطعة روييغي حين انفجر بها لغم مضاد للأفراد وهي في سبيلها إلى الحقل. ووقع الحادث على تل كيناما، بلدية غيسورو.

٣- المساس بالسلامة الشخصية للأفراد

(أ) التعذيب والمعاملة المهينة

٣٧- أفيد أن المدعو غاتونغيه تعرض للتعذيب في ٢٢ أيلول/سبتمبر على تل موغونغو (مقاطعة بوبانزا) على يد جنود أرادوا الثأر لزميل لهم. وترك غاتونغيه في ساقية بعد أن ضرب بأعقاب البنادق والقضبان الحديدية. وذكر أن شابين متهمين بالسرقة ويقيمان في حي بوكوراسازي (كينيانكونغيه) تعرضا للتعذيب على أيدي حراس الأمن في مركز منطقة كيناما على الأطراف الشمالية لبوجومبورا صبيحة يوم ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠١. وأفيد أن السيد سيلفستر نياندوي، وهو من سكان حي إيكوسات (منطقة كامينغيه التابعة لبلدية بوجومبورا - المنطقة البلدية) تعـــرض للتعذيـــب بشـــريط كهربائي في منطقة كامينغيه على يد ضابط شرطة يدعى جواكيم نداييزييه. وكان سيلفســـتر قد قدم شكوى إلى الشرطة ضد شخص ضرب زوجته، ولكنه حين أيقن أن الضابط جواكيم لم يول شكواه الاهتمام اللازم لجأ إلى رؤسائه. ويبدو أن الضابط، بعد تعرضه للتوبيخ، استدعى سيلفستر وقام بترويعه وضربه وتعذيبه[٢].

(ب) الاغتصاب

٣٨- أفيد أن والد طفلة في الصف الرابع من المدرسة الابتدائية في موسيغاتي قدم، في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠١، شـــكوى ضـــد جـــندي من موقع موسيغاتي العسكري اغتصب ابنته واشترى صمتها بمبلغ قدره ٣ ٠٠٠ فرنك بورونـــدي. وقدم الوالد الشكوى بعد أن راعته حالة طفلته. ويبدو أن القضية كان مصيرها الإهمال. وذكر أن الســـيد هابيمانا، وهو أب لخمسة أطفال يقيم في منطقة كيونزا (بلدية بوغابيرا) اغتصب، في ١٣ أيلول/سبتمبر، فتاة في الثالثة عشرة من عمرها تدعى أويزيمانا. وأودعت شرطة الأمن العام في كيروندو المشتبه فيه في السجن، ثم أطلق سراحه بعد أسبوع بأمر من وكيل النيابة بعد أن قال لـــه المشتبه فيه، أثناء جولة تفقدية على السجون، إنه اعتقل لعدم حمله بطاقة هوية. وذكر أن الشرطة تبحث عنه الآن. وأفيد أن مزارعا يدعى ليونس ميبورو، وعمره ١٨ عاما، اغتصب طفلة في الخامسة من عمرها ليلة ٢٢ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. وألقي القبض على الجاني بعد فراره بيومين وأحيلت القضية إلى مأمور الشرطة القضائية في غيتوبي.

٣٩- ونقل مرصد حقوق الإنسان (Human Rights Watch) في تقريره عن حراس الأمن الصادر في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ والمعنون "حماية الشعب: البرنامج الحكومي للدفاع الذاتي في بوروندي" عن أحد حراس الأمن قوله إن عددا من زملائه ارتكبوا أعمال اغتصاب سواء أثناء أداء خدمة المراقبة أو في أوقات الراحة في مخيمات التجميع أيام كانت موجودة. فقد قام أفراد من حراس الأمن والجنود باغتصاب نساء وهن في سبيلهن لجلب المياه خارج المواقع[٣]. ولاحظت المقررة الخاصة إبان زيارتها لمخيم لوكوليه للاجئين في تنزانيا أن واحدا من انتهاكات حقوق الإنسان التي أبلغ عنها سكان المخيم هو تعرض الفتيات للاغتصاب بصفة متواترة، وخاصة حين يذهبن للاحتطاب. ويستقبل المركز المكلف بمساعدة ضحايا العنف الجنسي، الذي أنشأته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خمسا من ضحايا الاغتصاب وسطيا كل شهر. ويقدم هذا المركز، الذي يمثل مبادرة مثيرة للاهتمام، المساعدة أيضا لضحايا العنف المنزلي فضلا عن تقديم المساعدة القضائية. ونسبت أيضا حالات اغتصاب إلى المجموعات المسلحة التي ترتكب هذه الأعمال عند اختطاف الناس ولا سيما الصغار منهم. ويبدو أن معظم مرتكبي هذه الأعمال يفلتون من العقاب لعدم الإبلاغ عنها. ويجدر بالذكر أن المجتمع البوروندي محتشم جدا إزاء مسألة العلاقات الجنسية، حتى العنيفة منها، وأن الفتاة قد ينبذها قومها إذا هي اعترفت بتعرضها للاغتصاب.

٤- المشردون داخل البلد

٤٠- تشكل حالة انعدام الأمن والحرب حافزا للسكان على التنقل المؤقت وتساهم في زيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون في مواقع سابقة للمشردين. ويبلغ عدد المشردين داخل بوروندي نحو ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة، تعيش أغلبيتهم الساحقة في هذه المواقع، يضاف إليهم المشردون الذين لم يرجعوا إلى ديارهم بعد إزالة مخيمات التجميع لأسباب أمنية أو لصعوبة الحصول على الخدمات الصحية. وتكشف دراسة أجرتها اليونيسيف في حزيران/يونيه ٢٠٠١ عن زيادة كبيرة في عدد المشردين داخليا (٤٣٢ ٨٠٩ أشخاص) وعن توزعهم على ٢١٢ موقعا[٤]. أما المقاطعات المعنية بهذا الأمر أكثر من غيرها فهي مقاطعات بوبانزا، وبوجومبورا-المنطقة الريفية، وغيتيغا، وماكامبا، وموينغا، وبوروري، وروتانا، ورورييغي. وقدر عدد المدنيين الذين شردوا في أعقاب المعارك التي دارت بين الجيش والفصائل المتمردة في منتصف شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بنحو ٢٠ ٠٠٠ نسمة. وما انفك عددهم يزداد منذ ذلك الحين بسبب استمرار المعارك. ويخشى من ارتفاع أعدادهم أكثر من ذلك ما لم يوقع اتفاق لوقف إطلاق النار سريعا. ويمثل هؤلاء المنكوبون قرابة ٢٠ في المائة من مجموع السكان؛ و٦٠ في المائة منهم شبان تقل أعمارهم عن ٢٠ سنة، كما أن ٣٠ في المائة من الأسر تعيلها امرأة أو طفل[٥]. وكان من نتائج هذه الحركات السكانية تدمير المنازل، وتفرق الأسر، وتفكك النسيج الاجتماعي، وانخفاض الإنتاج الزراعي، وبطبيعة الحال تدهور المستوى المعيشي لبعض الشرائح السكانية. وتجلى ذلك في هبوط متسارع لجميع المؤشرات الإنمائية والبشرية، وزيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون دون حد الفقر زيادة كبيرة.

٤١- وتثير صعوبة الوصول إلى هذه المواقع السابقة للمشردين القلق بشأن الظروف المعيشية للأشخاص المقيمين فيها، ولا سيما الأرامل والشيوخ والأطفال الذين يعيشون في أحيان كثيرة في حالة من الفقر لا تطاق[٦]. وقام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في بوروندي في تموز/يوليه بتنسيق خطة عمل أبرزت الظروف المعيشية للمشردين داخل البلد والتدابير والاستراتيجيات المتوخاة لحل مشاكلهم. ويستحق هذا الإجراء المنسق كل العناية من الحكومة والمجتمع الدولي لأن إدارة هذه المواقع وتحسين حالة المشردين يمثلان تحديا هاما للجميع بانتظار حلول السلام النهائي. وتلافيا للفساد واختلاس الأموال، تنوي وزارة إعادة إدماج وتوطين المشردين والعائدين التخلي عن مهمة توزيع المعونات مباشرة على السكان وإسنادها إلى المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، وإلى الطوائف الدينية وجهات أخرى. ويعتزم الوزير الجديد استغلال عودة اللاجئين والمشردين لتشجيع سياسة للتنمية الحضرية، تؤثر، في نظره، تأثيرا إيجابيا في تنسيق المعونة الإنسانية والأمن. وستعنى اللجنة الوطنية لتأهيل المنكوبين، التي توخى إنشاءها اتفاق أروشا، بجميع الجوانب المتعلقة بعودة اللاجئين والمشردين. أما مشكلة الأراضي التي تتسم بأهمية حاسمة نظرا للكثافة السكانية (٤٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع) فستتولى أمرها اللجنة الفرعية المنشأة لهذا الغرض. وستشن حملات للتوعية بثقافة السلام وحقوق الإنسان والمصالحة، لما لذلك من أهمية بالغة من أجل نجاح عودة اللاجئين.

٥- حالة اللاجئين

٤٢- بلغت الأوضاع الأمنية والمعيشية في بوروندي درجة من التردي أثرت تأثيرا سلبيا في العودة المقررة للاجئين، رغم الاتفاقات الثلاثية المعقودة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتترانيا وبوروندي. ويبدو أن عدم وجود سلام فعلي يقلل من فرص عودتهم بأعداد كبيرة. وتفيد المعلومات الواردة من ممثلية المفوضية أن ٢ ٥١٩ لاجئا عادوا إلى بوروندي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وقدم معظم هؤلاء العائدين، أي ٢ ٤٨٨ لاجئا، من تترانيا وثمانية من كينيا واثنان من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وشهدت مقاطعة ماكامبا أيضا عودة طوعية للاجئين قادمين من تترانيا. وتفيد السلطات المحلية أن ١ ٩٦٥ شخصا عادوا إلى المقاطعة منذ بداية سنة ٢٠٠١ وحتى نهاية أيلول/سبتمبر، وهو رقم أدنى كثيرا من الرقم المسجل في عام ٢٠٠٠، أي ٣ ٩٤٤ شخصا. وذكر أن عدد مواطني هذه المقاطعة الموجودين في مخيمات تترانية بانتظار العودة يناهز ٦٣ ٤٥٩ شخصا. وتشهد مقاطعة موينغا أيضا حركة مستمرة للعائدين طوعا وإن كانت أعدادهم غير كبيرة.

٤٣- وتفيد المعلومات أن قرابة ٦٠٠ ٠٠٠ (٥٩٥ ٧٠٥) لاجئ يعيشون خارج البلد. يضاف إلى هؤلاء ٢٠٠ ٠٠٠ شخص يقيمون في الخارج منذ السبعينات ولا ينوون قطعا العودة إلى بوروندي ولا تتولى أمرهم المفوضية. ويعيش أغلب اللاجئين البوروندين في تترانيا ورواندا وزامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٤- وقصدت المقررة الخاصة ناحية نغارا في تترانيا حيث زارت مخيمات اللاجئين الثلاثة التي تشرف عليها المفوضية. وهذه المخيمات هي مخيما لوكولا ألف وباء ومخيم مبوبا المؤقت للقادمين الجدد. وكانت هذه المخيمات تؤوي حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ ما مجموعه ٠٠٠ ١٢٢ لاجئ منهم ٠٠٠ ١٠٢ بوروندي[٧]. وبلغ عدد العائدين طوعا في عام ٢٠٠١ ما بين ٠٠٠ ٢٠ و٠٠٠ ٢١ شخص، حسب المفوضية. إلا أن مكتب المفوضية الفرعي في نغارا ذكر أن هذا العدد لا يمثل عدد مغادري المخيمات المسجلين في تترانيا. وقد يكمن تفسير ذلك في سفر اللاجئين ذهابا وإيابا بين البلدين دون علم إدارة المخيمات، نظرا إلى صعوبة المراقبة والاتجار المرجح في بطاقات التموين وغيرها.

٤٥- وفيما يخص تنقل اللاجئين واستقبالهم في تترانيا، وقعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اتفاقا مع السلطات التترانية لزيادة عدد قوات الشرطة التي تكفل أمن المخيمات. إلا أن المقررة الخاصة طرحت على المسؤول عن المخيمات في المفوضية سؤالا عن احتمالات تنقل اللاجئين بصفة غير معلنة من المخيمات إلى بوروندي فأجابها أنه من المحتمل وجود تنقلات خارجة عن الرقابة. فالمخيمات ليست مغلقة، ولذا فلا يمكن استبعاد التنقل عبر الحدود على الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات التترانية لتأمين الحدود مع بوروندي. وخلاصة القول إنه من المحتمل وجود تحركات غير مسجلة للاجئين صوب بوروندي انطلاقا من المخيمات أو من أماكن أخرى (ذلك أن بعض اللاجئين يعيشون خارج المخيمات)، ولكن إذا حدثت هذه التحركات فمن دون علم أو إذن المسؤولين عن المخيمات والسلطات التترانية. ويتضح من المحادثات التي أجرتها المقررة الخاصة مع ممثلي اللاجئين في مخيم لوكولي أن المعلومات التي تصلهم لا تشجعهم على العودة إلى بوروندي. وأهم العقبات أمام العودة هي انعدام الأمن والخوف من انتقام القوات المسلحة التي يأملون في إصلاحها، والخوف من مضايقة السلطات المحلية، وفقدان الثقة في العدالة، والعوائق التي يعتقدون أنها ستصادفهم للاندماج في عالم العمل، وصعوبات اندماج الأطفال في مدارس بوروندي. يضاف إلى ذلك جهلهم بمستقرهم في حالة العودة وحذرهم من اتفاق أروشا.

٤٦- وجدير بالملاحظة أن هناك ٠٠٠ ٢٥ طالب موزعين على ١٣ مدرسة مقامة ما بين مخيمي لوكوليه ألف وباء. ويتولى أمر هؤلاء الطلبة ٢٦٦ مدرسا. والمشكلة المطروحة هي معادلة الشهادات الممنوحة للطلبة والمدرسين الذين حصلوا على تدريب معتمد لدى اليونيسيف. وتؤوي بوروندي أيضا لاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية (نحو ٠٠٠ ٢٧، تساعد المفوضية ٣٤٥ ٧ منهم) ومن رواندا (نحو ٢٠٠ ١، تساعد المفوضية ٣٣ منهم) ومن تترانيا (لاجئان تساعدهما المفوضية) ومن الصومال (١١، تساعدهم المفوضية جميعا). ولاحظت المقررة الخاصة أن حالة اللاجئين الكونغوليين في بوروندي آخذة في التحسن.

٦- المساس بالحق في حرية التنقل واختيار مكان الإقامة

٤٧- في مطلع شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، اضطر قرابة ٢٠ ٠٠٠ شخص للرحيل هربا من المعارك التي دارت بين متمردي قوات التحرير الوطنية والقوات الحكومية في ماغييو في بلدية إيساليه، مقاطعة بوجومبورا- المنطقة الريفية، على بعد نحو ١٥ كيلومترا من بوجومبورا، على الطريق الوطني رقم ١. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، دارت معارك بين قوى الأمن ومتمردي قوات التحرير الوطنية في منطقة موزيندا في بلدية روغازي، مقاطعة بوبانزا، وأدت إلى تشريد ٥٠٠ ٣ أسرة، أي زهاء ٢٠٠ ٩ شخص. وأفاد مسؤولو البلدية أن هذه الأسر تعرضت منازلها للنهب والحرق في أسبوع واحد، ولم تتلق أي مساعدة. وفي مقاطعة بوروري، وخاصة في البلديات التي لا تزال تعاني الحرب وانعدام الأمن، يسهل التنقل ما بين السادسة صباحا والخامسة مساء، أما في الليل فيحد انعدام الأمن وحواجز التفتيش الكثيرة من حرية الحركة. وساقت رابطة إيتيكا في تقريرها حالة من حالات انتهاك الحق في حرية التنقل سجلت في بلدية رومونغيه حيث يمنع بعض المسؤولين والموظفين من التنقل من منطقة إلى أخرى من دون موافقة مدير البلدية[٨]. وتمثل الكمائن الكثيرة التي ينصبها المتمردون على الطرق العامة انتهاكا لهذا الحق.

٧- المساس بحرية الرأي والتعبير والتجمع

٤٨- شكت بعض الأحزاب السياسية والحركات[٩] المناوئة للحكومة الحالية إلى المقررة الخاصة من عدم ترخيص الحكومة لها بممارسة أنشطتها ومنعها من حق التظاهر. وأفادت أن نشطاءها كثيرا ما يتعرضون للاعتقال والترهيب والصرف من العمل. وقالت إن وسائط الإعلام الحكومية غير متاحة لها إلا بصفة محدودة وأن مراكزها تتعرض لاعتداءات متكررة. وأكد وزير الداخلية والأمن العام، الذي بحث هذه المسألة مع المقررة الخاصة، أنه يجوز لهذه الجماعات والأحزاب الاجتماع ما دامت تتقيد بالقانون الذي يحظر عليها التظاهر. ويسري هذا الحظر على جميع الأحزاب السياسية في بوروندي، بلا استثناء، بسبب حالة الحرب التي يعيشها البلد. وقد نظمت هذه الجماعات مظاهرات لوح المشاركون فيها بأسلحة بيضاء وأطلقوا شعارات شائنة تحرض على المؤسسات القائمة. بل إن إحدى هذه الجماعات، وهي قوة الدفاع الذاتي - أماسيكانيا، غير مشروعة لأنها لم تحصل على ترخيص.

٤٩- وأفيد أن الشرطة تعرضت لمسيرة تظاهرية نظمها في بوجومبورا، يوم ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أعضاء في حزب النهضة الوطنية، وهو حزب رئيس الجمهورية في المنفى، جان-باتيست باغازا. وذكر أن عددا من أعضاء الحزب اعتقلوا وسجنوا وأخلي سبيلهم في اليوم التالي. وبعد ذلك بأسبوعين، اعتقلت الشرطة في بوجومبورا نشطاء في الحزب نفسه وهم يحاولون تنظيم مسيرة أخرى. ويبدو أن الأشخاص الذين ألقي القبض عليهم أطلقوا شعارات ورفعوا لافتات معارضة لاتفاق أروشا. وشكا حتى ممثلو الأحزاب السياسية المشاركة في الحكومة من تقييد حريتهم في التعبير. كما شكا ممثلو الصحافة الذين قابلتهم المقررة الخاصة من غياب النقاش بين الآراء

المتعارضة في الصحافة ومن قلة الإمكانيات المتاحة لهذه الصحافة، ولا سيما الصحافة المكتوبة. وذكروا أن قانون الصحافة البالغ التقييد يقبل تفسيرات تجبر الصحفيين على ممارسة الرقابة الذاتية، وأن ممثلين عن القوات المسلحة يمارسون على الصحفيين ضغوطا لمنعهم من نشر معلومات معينة عن النزاع المسلح. وأفيد أن السيد ألكسي سيندوهيجي، مدير الإذاعة العامة الأفريقية، وهي محطة إذاعية خاصة تبث من بوجومبورا، اعتقله في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ العقيد مارك ناهيمانا والرائد نتيماكوم دون أمر قضائي، ثم اقتيد إلى مفرزة المباحث الخاصة حيث تعرض للضرب والشتم وأطلق سراحه في اليوم التالي بعد دفع غرامة قدرها ٠٠٠ ٢٠ فرنك بوروندي. وكانت التهمة الموجهة إليه أنه تحدث إلى جنود جنوب أفريقيين من وحدة الحماية الخاصة. ومع ذلك، يلاحظ بوجه عام تخفيف الضوابط على صعيد الإذاعة. وقد أبلغ وزير الاتصالات الجديد المقررة الخاصة عزمه تطوير الصحافة. وعقد في الفترة من ١٣ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر المؤتمر العام للصحافة البوروندية الذي جمع ١٦٠ مندوبا (معظمهم من الصحفيين) بهدف وضع سياسة جديدة للاتصال الجماهيري.

٨- المساس بحقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم

(أ) السجون

٥٠- يقبع في سجون بوروندي ما مجموعه نحو ٨٠٣ ٨ محتجزين، ٧٠ في المائة منهم محبوسون احتياطيا. ومن بين هؤلاء ٠٠٣ ٦ رجال و١٠٩ نساء و١٢١ قاصرا[١٠]. ولم يتغير الوضع في سجن مبيمبا تغيرا كبيرا منذ العام الماضي. ويلاحظ ارتفاع عدد الذين صدرت بحقهم أحكام، ويرجع الفضل في ذلك إلى الجهود التي بذلتها المحاكم المختصة. إلا أن المحبوسين احتياطيا ما زالوا يمثلون أكثر من ٦٠ في المائة من نزلاء السجون، ومن بينهم من ينتظر المحاكمة منذ سنوات. وتبلغ نسبة المحكوم عليهم بالإعدام ٢٩ في المائة ونسبة المحكوم عليهم بالسجن المؤبد ١٨ في المائة؛ وأغلب هؤلاء حوكموا في إطار أحداث عام ١٩٩٣. يضاف إلى ذلك أن جميع الذين حكم عليهم بالإعدام قبل عام ١٩٩٨ لم يتلقوا أي مساعدة قضائية. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر، بلغ عدد المحتجزين في سجن مبيمبا ٥٨٣ ٢ محتجزا منهم ٣٧٣ ١ محبوسا احتياطيا و١٩٩ ١ ينفذون أحكاما.

٥١- وبلغ عدد النزلاء في سجن بوروري في أيلول/سبتمبر ٢٧٠ محتجزا، من بينهم رضيع و١٠ نساء و٥ قصر. وينقسم هؤلاء السجناء إلى ٣٩ سجينا ينفذون أحكاما و٢٣٠ محبوسا احتياطيا. وأفادت السلطات القضائية أن ارتفاع عدد المحبوسين احتياطيا يعزى إلى تراكم القضايا على مستوى المحكمة الابتدائية. ومن الأسباب الأخرى لتأخر النظر في الملفات عدم كفاية عدد وكلاء النيابة العامة. وفي سجن غيتيغا، بلغ عدد المحتجزين في شهر كانون الأول/ديسمبر ٦٤٣ ١ سجينا منهم ٠٥٠ ١ محبوسا احتياطيا و٥٦٩ ينفذون أحكاما. ويعاني هذا السجن ذات المشاكل المصادفة في أغلب سجون بوروندي. ويضم هذا السجن ٢٠ قاصرا صدر حكم بحق واحد منهم فقط والباقون محبوسون احتياطيا. وأقدم المحتجزين هو السيد نستور نشيميريمانا، وهو محبوس احتياطيا منذ

خمس سنوات. وفي عام ١٩٩٩، أحال مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي قضيته إلى النائب العام في غيتيغا ثم إلى اللجنة الحكومية لحقوق الإنسان. وما أن بلغ السيد نشيميريمانا سن الرشد حتى نقل إلى جناح الكبار. وأفاد مراقبو المكتب بعد لقائهم القصر أن أيا منهم لم يمثل أمام القاضي المكلف بالنظر في احتجازهم في غضون مهلة الخمسة عشر يوما المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية.

٥٢- وتود المقررة الخاصة توجيه الانتباه إلى حالة السيد إيمانويل سيبومانا، البالغ من العمر ٢٠ عاما. فقد حكم عليه بالسجن لمدة سنتين مع التنفيذ بتهمة السرقة، وهو مصاب بمرض عقلي خطير يجعله عدوانيا مع السجناء الآخرين. ولهذا السبب، قرر المسؤولون عن أمن السجن إبقاء يديه مكبلتين بالقيود باستمرار. ولما كانت الإدارة لا تستطيع عزله أو إطلاق سراحه فهي تأمل في منحه إفراجا مشروطا. والأسلم هو السماح للمتهم بتلقي علاج طبي يتناسب مع حالته.

٥٣- ويثير الوضع القانوني للمحتجزين في نغوزي قلقا شديدا. فمنذ سنوات، بقي عدد الذين صدرت بحقهم أحكام على حاله فيما يبدو بينما ما انفك عدد المحبوسين احتياطيا يزداد كل يوم. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر، بلغ عدد المحتجزين ٣٨٠ ٢ منهم ٠٠٣ ٢ محبوسين احتياطيا و٢٨٥ ينفذون أحكاما. وكان سجن رومونغيه، أحد أكبر السجون في البلد، يضم في أيلول/سبتمبر ٦٧٤ محتجزا يتبع أغلبهم النيابة العامة في بوروري ويتبع الباقون النيابة العامة في ماكامبا. ويلاحظ أيضا ارتفاع عدد المحكوم عليهم بالإعدام الذين نقلوا إلى مبيمبا. وتؤدي الصعوبات المادية والبشرية التي تواجهها النيابة العامة في كل من بوروري وماكامبا إلى تأخير شديد في معالجة الملفات. ونتيجة لذلك، يبقى بعض المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي لسنوات عدة أحيانا (خمس سنوات). وفي شهر أيلول/سبتمبر، بلغ عدد نزلاء السجن ٢٥٦ محبوسا احتياطيا منهم ٩ نساء، و٤١٣ ينفذون أحكاما بالسجن منهم ٩ نساء، و١٣٢ محكوما عليهم بالإعدام منهم امرأة واحدة وقاصر في الخامسة عشرة من عمره. وبلغ عدد أقدم المحبوسين احتياطيا ١٣ منهم ٩ منذ عام ١٩٩٦ و٤ منذ عام ١٩٩٧. وهناك ٢٧ سجينا آخر حوكموا ولم يعرفوا قط الأحكام الصادرة بحقهم. أن وأحد المحتجزين مسجون منذ عام ١٩٩٥ بتهمة السرقة الموصوفة. وزارت المقررة الخاصة سجن رومونغيه في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ واطلعت شخصيا على الوضع القانوني غير المقبول لبعض المحبوسين احتياطيا. ففي ذلك التاريخ، كان السجن يؤوي ٦٧٨ محتجزا منهم ٢٦١ محبوسا احتياطيا و٤١٢ ينفذون أحكاما (منهم ١٣٢ محكوما عليهم بالإعدام). وهذا السجن الذي يتسع لـ ٨٠٠ شخص لا يعاني الاكتظاظ بخلاف أغلبية السجون في البلد. وخصص للنساء جناح منفصل عن جناح الرجال، وهذه ليست حال القصر. ولا يعزل المحكوم عليهم بالإعدام عن سائر السجناء. ومما يثير القلق بوجه خاص حالة سجينين مريضين عقليا ومعزولين عزلة تامة منذ تسعة أشهر للأول وخمسة أشهر للثاني. وتستدعي حالتهما تدخلا سريعا من السلطات لا لشيء إلا لتقديم العناية المناسبة لهما.

٥٤- والتقـــت المقررة الخاصة أيضا السيد أبولينير نديكوماسابو، البالغ ١٥ عاما، والمحتجز بتهمة الاغتصاب. وأفاد المتهم أنه كان يعمل خادما لدى شخص وأراد ترك هذا العمل لأجل عمل آخر. وبعد أن رفض رب عمله ذلك، قبض عليه بتهمة اغتصاب ابنة رب عمله البالغة خمس سنوات. وذكر أنه أمضى تسعة عشر يوما في زنزانة شرطة الأمن العام وتعرض للضرب أثناء استجوابه.

٥٥- ويواجـــه السجن مشاكل مادية وصحية، على الرغم مما يبذله المدير من جهود لإبقائه في حالة مقبولة. فمستوصف السجن مغلق، ولا توجد فيه صيدلية ولو بدائية. كما أن المحتجزين لا يزورهم طبيب ويضطرون عند اللزوم للذهاب إلى مستشفى رومونغيه. وتكمن المشكلة الأساسية في وضع المحتجزين القانوني. فالنيابتان العامتان في بـــوروري وماكامبا تبعدان ٣٩ و٩٠ كيلومترا، على التوالي، عن رومونغيه، ولا تكادان توفدان أحدا لزيارة السجن. ويرجع تاريخ الزيارة الأخيرة من بوروري إلى شهر آذار/مارس ٢٠٠١. أما النيابة العامة في ماكامبا فلم تقـــم بأي زيارة في العام الماضي. والأسباب التي ساقتها النيابتان، ولا سيما وكلاء النيابة الخمسة في بوروري، تعليلا لنقص الإمكانيات أو انعدام الأمن، لا تبرر إطلاقا انعدام المسؤولية هذا، خاصة وأن جمعيات محلية عرضت عليهما وسيلة نقل، وأن مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي عرض عليهما البترين. يضاف إلى ذلك، أن وكلاء النيابة كان يمكنهم السفر مع حاكم المقاطعة الذي يزور رومونغيه عدة مرات كل أسبوع.

٥٦- وتلقـــت المقررة الخاصة بعد مغادرتها بوروندي كتابا من النائب العام للجمهورية، مؤرخا ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، يعلمها فيه أنه، عقب تسلمه كتابها المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر الماضي الذي وجهت فيه انتـــباهه إلى هـــذه الحالـــة المأساوية، أوفدت إلى رومونغيه بعثة يرأسها النائب العام لدى محكمة الاستئناف في بوجومـــبورا لجمـــع معلومات دقيقة عن المخالفات التي أشارت إليها. وكان مرفقا بهذا الكتاب كتاب آخر من النائـــب العام لدى محكمة الاستئناف في بوجومبورا، مؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، يشير فيه إلى أنه لاحظ خلال زيارته أن وكلاء النيابة في بوروندي فرغوا من النظر في "جميع الملفات التي ذكرتها المقررة الخاصة" وأنـــه "إذا كان يوجد تراكم في الملفات فهو لدى المحكمة الابتدائية". وأجرى في الوقت نفسه جولة تفقدية على الســـجن شملت ٤٣ محتجزا. فتم على الفور منح ٩ محتجزين إفراجا مؤقتا، وسيطلق سراح ٢٥ محتجزا آخر بعد تحقق وكيل النيابة في بوروري من "إتمام النظر في ملفاتهم"[١١].

٥٧- أما سجن روييغي فكان يضم في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ ما مجموعه ٣٣٤ محتجزا منهم ١٧٠ محبوســـا احتياطيا و١٦١ ينفذون أحكاما. ومنذ نيسان/أبريل لم يقم أي موظف قضائي في هذه الدائرة القضائية بزيارة السجون لعدم توافر وسيلة نقل. وتنطوي هذه المشكلة على إجحاف بحق المحتجزين في كانكوزو الذين لم تصـــدر بحقهم أحكام، بخلاف السجناء في روييغي، وبالتالي لا يمكنهم التماس الإفراج المشروط. وعرضت على المقـــررة الخاصـــة حالـــة ثلاثة محتجزين ينتظرون منذ عام ١٩٩٧ محاكمتهم والبت في مصيرهم. ويدعى هؤلاء

المحتجزون بتهمة السرقة نستور نغاراما وباسكال نياويندا وسيبريان نزييمانا. ولا يزال تحديد عمر القصر يثير مشكلة في سجون بوروندي، لأن الموقوفين لا يحملون بطاقات أحوال شخصية، ويوجد دائما تضارب بين عمرهم المعلن والعمر الذي يسجله مأمور الشرطة القضائية في الملف الجنائي.

(ب) أماكن الاحتجاز الأخرى

٥٨- لوحظت مخالفات في كثير من السجون التي زارها مراقبو مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وهذه السجون هي سجن شرطة الأمن العام في بوجومبورا، وسجن مفرزة بوروري، وسجن مفرزة الدرك في إيجندا، وسجن مفرزة موارو، وسجن منطقة بويتري، وسجن منطقة غاتومبا، وسجن شرطة الأمن العام في موينغا، وسجن مفرزة موينغا، وسجن شرطة الأمن العام في سيبيتوكيه، وسجن المفرزة وشرطة الأمن العام في نغوزي، وسجن المفرزة وشرطة الأمن العام في كيروندو، وسجن مفرزة وشرطة الأمن العام في كايانزا، وسجن شرطة الأمن العام في غيتيغا. وتتعلق معظم المخالفات بطول فترات الاحتجاز التي تتجاوز المدة القانونية، وسوء معاملة المحتجزين، وتدخل العسكريين في شؤون العدالة (في منطقة غاتومبا)، وظروف السجن التي لا تطاق.

٩- حق الطفل في تلقي مساعدة خاصة

٥٩- تشمل أشد الفئات تأثرا أطفال الشوارع والأطفال المعيلين للأسر والقصر المحتجزين والجنود الأطفال. ويتبين من دراسة أجرتها منظمة أرض الإنسان في بوروندي أن عدد الأطفال الذي يعيشون في شوارع بوجومبورا يبلغ ١ ٠٧٣ طفلا منهم ٣٠٠ طفل يعيشون في الشوارع بصفة دائمة، وأن أعدادهم تزداد مع انتشار الفقر في المجتمع. ويعيش الأطفال المعيلون للأسر حالة حرجة للغاية. وقد اضطرهم إلى تولي هذا الدور مآسي الحرب وانتشار جائحة فيروس ومرض الإيدز ووباء البرداء (الملاريا). وهم يعيلون في المتوسط ثلاثة أشقاء وشقيقات. وكشفت دراسة تقديرية أجريت في ست مقاطعات عن وجود ٦ ٠٠٠ طفل يعيلون أسرا. ويواجه هؤلاء الأطفال مشاكل كثيرة تتصل بالسكن والغذاء والصحة والتسجيل في المدارس. كما أنهم يسلبون في كثير من الأحيان الأراضي التي خلفها لهم آباؤهم قبل موتهم. ويجب إيلاء هذه المشكلة عناية خاصة ووضع قوانين تحمي هؤلاء الأطفال.

٦٠- وينقسم القصر المساجين إلى فئتين: الأطفال المخالفون للقانون (عددهم ١٢١ طفلا)، والأطفال الذين يعيشون مع أمهاتهم السجينات (عددهم ٣٩ طفلا). وتشهد حالة القصر في السجون تحسنا بفضل جهود اليونيسيف. وخلت بعض السجون، مثل سجن موينغا، من الأطفال المساجين.

٦١- ويـــتعلق أحد أخطر انتهاكات حقوق الطفل في بوروندي بالجنود الأطفال الذين يضمهم كلا الطرفين المتحاربين إلى صفوف المحاربين الكبار. ويستخدم هؤلاء الأطفال بوجه خاص في التسوق وحمل الأسلحة. وسيقت حجـــج كثيرة لتعليل، إن لم يكن لتبرير، وجودهم في النزاع المسلح. ولكن ما لا سبيل إلى إنكاره هو أن هؤلاء الأطفال يحرمون من براءة الطفولة ويحولون قبل أن يشتد عودهم إلى قتلة مجندين في حرب لا يقررها إلا الكبار. وفي كثير من الأحيان يحملون أسلحة لا يملكون خبرة كبيرة فيها ويصبحون ضحايا لا إرادية لهذا النزاع الفتاك. وهذا الأمر يعرض مستقبل بوروندي للخطر، وإن كانت جميع الأطراف المتحاربة تدعي أنها تقاتل في سبيل الدفاع عن مصالح البلد. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وقعت اليونيسيف مع الحكومة بروتوكول اتفاق لإحصاء عـــدد الجنود الأطفال في الجيش البوروندي، بغية وضع مشاريع لتسريحهم وإعادة إدماجهم. وسبق للحكومة أن اتخـــذت قرارا يحظر تجنيد الشباب دون سن الثامنة عشرة في الجيش. وليس معروفا ما إذا كان هذه القرار ينفذ ميدانيا ومن جميع الأطراف المعنية، بمن في ذلك عدد كبير من الآباء الذين يعمدون، بدافع الهيبة أو الضرورة، إلى تزوير أعمار أطفالهم لأجل تجنيدهم في الجيش بأي ثمن، فإن لم يكن في الجيش ففي سرية من سرايا الشرطة. ويمثل خطف الأطفال عملا خطيرا ينطوي على عدة انتهاكات غير مقبولة على الإطلاق. فمنذ شهر تموز/يوليه، اختطف عدة مئات من الأطفال والمراهقين، وذلك غالبا لتجنيدهم عنوة في إحدى الجماعات المسلحة أو لمنع تجنيدهم في الجيش أو في إحدى سرايا الشرطة. ويختطف الأطفال أحيانا بدافع الثأر. وهكذا اختفى عدد كبير من الأطفال وانضموا إلى صفوف اللاجئين، كما دلت بعض الشهادات.

١٠- حقوق المرأة

٦٢- استجدت منذ الزيارة الأخيرة للمقررة الخاصة بعض الأحداث التي تبعث على الأمل في تحسن حالة المرأة وزيادة الوعي بحقوقها. ففي نهاية شهر تموز/يوليه ٢٠٠١، أنشئ بعد طول انتظار التجمع الوطني للمرأة البوروندية المكلف بلم شمل النساء دون تمييز على أساس العرق أو الأصل أو الطبقة الاجتماعية أو الدين أو الحزب السياسي، هذا التجمع الذي أعلنت المقررة الخاصة قرب إنشائه في تقاريرها السابقة (انظر مثلا E/CN.4/2001/44، الفقرة ١١٧). وينـــتظر الـــتجمع إقـــراره، بعد أن انتخبت على رأسه السيدة ندويمانا غوريت، التي عينت لدى تسلم الحكومة الانتقالية السلطة وزيرة جديدة للعمل الاجتماعي والنهوض بالمرأة. وتهدف هذه الحركة إلى توفير إطار يكفل لجميع النساء البورونديات حرية التعبير ويسمح بتقييم عمل المؤسسات الوطنية وكفالة اليقظة الدائمة إزاء مـــا تواجهه المرأة من ظلم واستغلال وتمييز واستبعاد وعنف. وتمثل النساء من جميع المقاطعات مندوبتان من كل مقاطعة. ولم تتخذ الحركة مقرا لها بعد كما أن إمكانياتها قليلة للغاية حتى الآن.

٦٣- وثمة واقعة هامة أخرى هي تعيين ثلاث نساء في الحكومة الجديدة كلفن، على التوالي، بالعمل الاجتماعي والنهوض بالمرأة، وبإعادة إدماج وتوطين المشردين والعائدين، وبمكافحة فيروس ومرض الإيدز. يضاف إلى ذلك

أن الأحزاب السياسية ستقترح، لدى تشكيل البرلمان الجديد، أربعة مرشحين أحدهم امرأة. وسيضم مجلس الشبيبة الـــذي سينشأ قريبا شابات بنسبة ٤٠ في المائة. إلا أنه ينبغي تخصيص مكان أوسع للنساء في أجهزة القرار وفي الهيـــئات الـــتي ستنشأ بموجب اتفاق أروشا. وأخيرا، صدقت الحكومة على البروتوكول الاختياري للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. أما برنامج الأغذية العالمي فيعقد أهمية كبيرة على استفادة المرأة على قدم المساواة من المعونة الغذائية الموزعة ويأخذ في اعتباره البعد الجنساني في سير عمل المطاعم المدرسية. ويمول صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مشروعا لتحديد مكان المرأة في كل قطاع من قطاعات المجتمع البوروندي في سبيل تحسين تقيـــيم احتياجاتها. ويضطلع الصندوق بأنشطة أخرى تتعلق بتشجيع القوانين الخاصة بالمرأة، وتحديد المجالات التي تستوجب التشريع، ودعم القيادات النسائية، وتدريب اللاجئات في تنزانيا. ويعنى الصندوق أيضا بأشكال العنف ضد المرأة، وبرامج مكافحة فيروس ومرض الإيدز، وبإدماج المرأة في مؤسسة باشينغانتاهي[١٢]، وأخيرا بضرورة أخذ موظفي المنظمات الدولية العاملة في البلد وأعضاء لجنة رصد تنفيذ اتفاق أروشا بمنظور جنساني في عملهم.

٦٤- ومـــع ذلـــك لا تـــزال توجد عوائق كثيرة تحول دون النهوض بالمرأة، مثل التأخير في مشروع قانون الميراث والـــنظام المـــالي للزوجية الذي لم يرفع بعد إلى الوزير المكلف بهذه المسألة ناهيك عن مجلس الوزراء. وتنوي الوزارة اعـــتماد مشروع القانون هذا في السنة القادمة. ويؤمل أن يتخطى هذا المشروع جميع الصعوبات والعراقيل الاجتماعية التي أبلغت إلى المقررة الخاصة وأن يصبح في يوم من الأيام قانونا مقبولا من الجميع، رجالا ونساء، في بوروندي.

٦٥- أما الحالة الاجتماعية للمرأة التي وصفتها المقررة الخاصة في تقاريرها السابقة فلم تشهد تحسنا، ولا سيما حالـــة المرأة في الأرياف وحالة الأرامل أو النساء اللاتي يعشن في مواقع المشردين أو المنكوبين. بل إن هذه الحالة ازدادت سوءا مع استمرار النزاع والأزمة الاقتصادية. ويبقى ثقل التقاليد عقبة هامة تحول دون تحرر المرأة. كما أن الأولوية التي يتسم بها البحث عن السلام يحيل مشاكل المرأة إلى مرتبة ثانوية أو يقلل من درجة إلحاحها، حتى بالنســـبة إلى النساء أنفسهن. فقد أكدت أغلب النساء أن وقف الحرب يهمهن أكثر من زيادة عدد المؤسسات. وهـــذا صحيح إلى درجة أن المؤسسات التي أنشئت في إطار الفترة الانتقالية إن لم تسمح بإحراز تقدم نحو وقف الأعمال الحربية في مستقبل قريب فإنها ستفقد كل مصداقية لدى معظم النساء وسائر البوروندیين.

١١- حقوق أقلية الباتوا

٦٦- علمت المقررة الخاصة من منظمة "لنتحد للنهوض بشعب الباتوا" التي تضم ما بين ٠٠٠ ١٠ و٠٠٠ ٢٠ عضو من الباتوا، وترأسها النائبة ليبيرات نيكايتزي، المثقفة الباتوا الوحيدة، بالمشاكل الكثيرة التي يواجهها أعضاء الجماعة. فقد أفادت المنظمة أن الباتوا مغبونون في جميع ميادين الحياة، وخاصة فيما يتعلق بالحصول على خدمات التعليم والصحة. كما أن تمثيلهم ضعيف جدا في أجهزة اتخاذ القرار. ففي البرلمان لا توجد سوى نائبة واحدة من الـــباتوا. ولم يمـــثل الباتوا أحد في عملية السلام رغم أنهم تضرروا نسبيا بقدر ما تضررت الجماعات الأخرى.

وخصصت لهم في مجلس الشيوخ الجديد ثلاثة مقاعد ولكنهم يخشون ألا يحق لهم اختيار ممثليهم بأنفسهم. وهم لا يملكون أرضا ويخشون أن يحرموا من حق الملكية العقارية المعترف به لجميع البوروندیين على أساس أحكام مسبقة ثقافية أو لمجرد أن عودة اللاجئين والمشردين المحتملة قد تحيلهم إلى مكانة ثانوية. وتساهم هذه الحالة في زيادة فقرهم الشديد أصلا وتستتبع انتهاكات أخرى لحقوقهم، ولا سيما الحق في العمل والسكن والغذاء. ولذلك لا بد اليوم من الإسراع في مساعدة قوم الباتوا كغيرهم من المنكوبين في بوروندي بوسائل شتى منها التمييز الإيجابي.

باء - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٦٧- سجلت الحالة الإنسانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ تراجعا، خاصة في مقاطعة بوجومبورا - المنطقة الريفية، التي يصعب الوصول إليها بسبب المعارك الدائرة فيها حاليا وانعدام الأمن. وعلى الرغم من ذلك، يتمكن ممثلو العمليات الإنسانية من الوصول إلى المنكوبين، فيما عدا بعض المواقع مثل كافومو (بوجومبورا - المنطقة الريفية) التي كثيرا ما ترفض السلطات السماح بدخولها. ويسير الإطار الدائم بشأن المشردين، الذي أنشئ في بداية عام ٢٠٠١، والذي يتألف من ممثلي الحكومة وممثلي المجتمع الإنساني، على الوجه الملائم.

٦٨- وظلت الحالة الغذائية مستقرة في عام ٢٠٠١، ولكن المشكلة الرئيسية هي إدارة المخزونات. ولم تحصل الزيادة التي كان يتوقعها البعض في حالات الملاريا في الربع الأخير من هذا العام. غير أن الوصول إلى مياه الشرب لا يزال محدودا، وبينما زادت تغطية الحاجة إلى مياه الشرب بالمقارنة مع عام ١٩٩٩، فإن ٤٠ في المائة فقط من السكان يستفيدون من هذه الزيادة. والحق في تغذية مناسبة مكفول للمجموعات الأكثر حرمانا، بفضل المساعدة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي.

٦٩- ولا تكفل مقاطعة ماكامبا، وخاصة بلدة نيانزا- منطقة البحيرة، الحق في التملك. ففي عام ١٩٧٢، عندما نشب النزاع، لجأ أهالي نيانزا - منطقة البحيرة إلى تنزانيا واستولى من بقي منهم (غالبا أقاربهم) على ممتلكاتهم. والآن وقد أعلنت العودة المقبلة للاجئين، قد تعرض المنازعات العقارية السلام المقبل للخطر إذا لم يتم التوصل منذ الآن إلى حل لتجنبها. وتطرح هذه المشكلة نفسها بحدة في مناطق أخرى من بوروندي.

١ - الحق في الصحة

٧٠- من أهم المشاكل في مجال الصحة زيادة انتشار فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. وبلغ معدل الانتشار في الأوساط الحضرية ١٨ في المائة وفي الأوساط الريفية ٧,٥ في المائة، مما يضع بوروندي في المرتبة الثالثة عشرة في أفريقيا، وفي المرتبة الثانية في وسط أفريقيا[١٣]. وترجع الزيادة في معدل الانتشار وفي عدد المرضى إلى استمرار حالة الحرب، والفقر، وعدم كفاية التدريب والمعلومات. ومن الجدير بالذكر أن النساء اللاتي يعشن في مراكز المشردين وفي أقل المناطق أمنا هن أكثرهن تعرضا. ومن الجدير بالذكر أيضا أن هناك زيادة في فئات السكان

المعرضين (اللاجئون والمشردون والعاطلون والأيتام والعاهرات، الخ). وأدت هذه الزيادة في انتشار فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز إلى انخفاض عدد التلاميذ بالمدارس الابتدائية، وتدهور الحالة الصحية ورفاه السكان، بل ونقص الأيدي العاملة الزراعية، مما أدى إلى انخفاض في الإنتاج كان لـه أثر سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

٧١- وعرضت الحكومة على مؤتمر جنيف الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر الماضي خطة تتكون من ثلاثة جوانب: الوقاية، وعلاج المرضى بما في ذلك التقليل من تأثير الإيدز، وتعزيز القدرات المؤسسية بما في ذلك قدرات الرابطات المحلية المعنية بمكافحة الإيدز. والخطة التي تتضمن ١٦ برنامجا مدتها خمس سنوات (٢٠٠٢-٢٠٠٦) وتبلغ تكلفتها ٢٣٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. وتشمل الأجهزة التي أنشئت لتنفيذ هذه المكافحة وزارة تابعة لرئاسة الجمهورية، والمجلس الوطني الذي هو محرك الجهاز الاستشاري ويضم ممثلين لجميع الوزارات المعنية، والمجتمع المدني، والمرضى، فضلا عن أمانة تنفيذية دائمة. ويؤمل أن يكون مجال اختصاص كل جهاز واضحا بدقة وأن يتم التنسيق بين هذه الأجهزة بسهولة.

٧٢- وتشمل الأعمال التي تقوم بها الحكومة حاليا ما يلي: توزيع إعانة تبلغ خمسة ملايين من الفرنكات البوروندية، وإعفاء الأدوية المستوردة من الضرائب والرسوم، وتوريد الأدوية النوعية من أجل تخفيض أسعارها إلى حد كبير. غير أن ما تم التوصل إليه من خلال هذه التدابير من تخفيض في التكاليف التي تبلغ حاليا ٣٠ ٠٠٠ فرنك بوروندي في الشهر وللمريض الواحد، لا يمكن مع ذلك أغلبية المرضى من فرصة الوصول إلى العلاج. وفيما يتعلق بانتهاك الحق في الصحة، تأثرت المقررة الخاصة بحالة المرضى في مستشفى ولي العهد الأمير تشارلز في بوجومبورا، والمركز الاستشفائي الجامعي في كامنغي، ومستشفى نغوزي. فالمرضى الذين يعالجون في هذه المستشفيات والذين لا يسددون مصاريف العلاج يحتجزون كرهائن إلى حين سداد ديونهم، وقد يدوم هذا الاحتجاز شهورا طويلة. ولما كانت مصاريف العلاج قد زادت في معظم المؤسسات العلاجية (تبلغ حاليا قيمة الضمان المالي في نغوزي مثلا ١٠ ٠٠٠ فرنك بوروندي)[١٤]، وعلما بأنه يتعذر حصول عدد كبير من المرضى على بطاقة التأمين الصحي التي تبلغ قيمتها ٥٠٠ فرنك بوروندي، وأن مستوى المعيشة منخفض للغاية منذ عدة سنوات في بوروندي، فإن بعض الأوضاع تصبح غير مقبولة إطلاقا. وقد أحيطت المقررة الخاصة علما بأن وزير الصحة العامة قام مؤخرا، في محاولة لحل هذه المشكلة، بإلغاء الزيادة التي فرضتها المستشفيات المستقلة من تلقاء نفسها في أسعار العلاج والخدمات الصحية على أساس أن هذه المؤسسات الصحية لها رسالة اجتماعية وليس الغرض منها تحقيق الربح[١٥]. ومن المهم أن تتخذ جميع الجهات المعنية مثل هذا الإجراء.

٢- *الحق في التعليم*

٧٣- لا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على ما للنزاع في بوروندي من آثار ضارة على الحق في التعليم، خاصة وقد زاد اعتداء الأطراف المتحاربة على المباني المدرسية لاستخدامها كقواعد عسكرية لها أو تدميرها لمنع الأطراف

الأخرى من استخدامها لنفس الغرض. وأصبح التلاميذ، بما في ذلك تلاميذ المرحلة الابتدائية، أهدافا للتراع أيضا (كما هو الحال خاصة في موسيما ورويغي)، وهذا أمر، كما ذكر من قبل، لا يمكن قبوله. واليوم، لا يستطيع عدد كبير من الشبان في بوروندي أن يتمتع بحقه في التعليم، سواء لأسباب اقتصادية أو لأسباب أمنية، علاوة على المشاكل التي يواجهها المدرسون للوفاء بواجباتهم التعليمية. وفيما يتعلق بالعقبات المالية، فإن مسألة المساعدة الواجبة للتعليم الثانوي تطرح نفسها بحدة حيث يقتصر الدعم الذي تقدمه معظم الجهات المانحة على المرحلة الابتدائية. ونتيجة لذلك، لا تزيد نسبة التلاميذ الذين يواصلون دراستهم بعد المرحلة الابتدائية على ٢٠ في المائة. وانتشرت بالتالي ظاهرة أطفال الشوارع وزاد إجرام الأحداث، مما حمل الكثيرين منهم على الالتحاق بالجيش أو سرايا حراس الأمن مبكرا.

جيم- العدالة وسيادة القانون

٧٤- يعاني قطاع العدالة من النقص في الموظفين وفي الموارد. ولتجنب الانسياق للضغوط الإثنية، يلزم تعزيز صفوف القضاة الهوتو، الأقل عددا نسبيا. وتتخذ الآن خطوات، ليس لزيادة العدد الإجمالي للقضاة فحسب ولكن خاصة لتخفيض هذا التفاوت أيضا. ويتوخى وزير العدل فعلا تنفيذ سياسة تهدف إلى تحقيق التوازن في الجهاز القضائي عن طريق تنظيم دورات تدريبية عاجلة وتشجيع القضاة والقانونيين المغتربين على العودة إلى الوطن. ويرى وزير العدل أن القضاة سيشعرون بالأمان بعد تشكيل الحكومة الجديدة وأن هذا سيؤدي حتما إلى نتائج إيجابية في مجال حسن سير القضاء. وإلى أن يتم ذلك، تم تعزيز النيابة العامة بنظام المحاكم المتنقلة الذي يمكن عن طريقه إحالة الدعاوى إلى الدوائر الجنائية. غير أن مشكلة بطء القضاء واكتظاظ السجون لا تزال قائمة لعدم قدرة الدوائر الجنائية على الفصل في جميع الدعاوى. كذلك، يلزم توفير الإمكانيات اللازمة للقضاة لقيامهم بزيارات منتظمة لأماكن الاحتجاز وإخلاء سبيل الأشخاص المحتجزين بوجه مخالف للقانون. وثمة حل آخر لتخفيف اكتظاظ السجون هو الإفراج المشروط، شريطة أن ينفذ بطريقة موضوعية وشفافة.

٧٥- وتعقد الآمال على وجود مؤسسات يمكنها التأثير بشكل إيجابي على تحسين القضاء وحقوق الإنسان، وبوجه خاص على لجنة رصد تنفيذ اتفاق أروشا، ووزارة العدل، ووزارة حقوق الإنسان والإصلاحات المؤسسية والعلاقات مع البرلمان، ووزارة الحكم السديد والخصخصة، واللجنة المستقلة المعنية بدراسة المسائل المتصلة بالمعونة المقدمة لقطاع القضاء البالغة ١٠ ملايين يورو التي تعتبر الحكومة شريكا رئيسيا فيها: وتشمل هذه المعونة التي ستقدم على مدى ثلاث سنوات جميع الجوانب القضائية. وتسعى منظمات غير حكومية كثيرة إلى تحسين الجهاز القضائي، وتشمل أنشطتها توفير المساعدة القضائية، وإذكاء الوعي بالأحكام المتعلقة بالقضاء في اتفاق أروشا والترويج لها، وتوفير الدعم للقضاء التقليدي للباشينغانتاهي[١٦]، وتدريب القضاة بما في ذلك قضاة المحاكم الثابتة[١٧]، ودراسة السوابق القضائية في مجال التركات والأطفال، ونقل الشهود، وترجمة النصوص القانونية ونشرها. وأدى

إضراب القضاة الذي استمر ثلاثة أيام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إلى إصابة الجهاز القضائي بالشلل. وكان سبب الإضـــراب هو مطالبة الحكومة بوضع نظام أساسي خاص للقضاة من أجل تحسين ظروف عملهم. وتسبب هذا الإضراب في تأجيل الدورة القضائية التي كان من المقرر أن تبدأ في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ولا يـــزال المتقاضون المعسرون يتلقون مساعدة قضائية من مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي على مستوى الدوائر الجنائية الثلاث في البلد. ويشارك المكتب في اللقاءات المختلفة الجارية لبدء مشروع "الدعـــم الإداري". وسمحت صياغة جديدة للمشروع بإضافة الترويج لحقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون إلى أهدافـــه. ومن المقرر أن يعمل المشروع الذي تبلغ مدته ثلاث سنوات (٢٠٠٢-٢٠٠٤) من خلال ثلاثة محاور: "الحكـــم الديمقـــراطي وسيادة القانون"، و"التنظيم الإداري"، و"التنظيم الاقتصادي". ويشارك مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي في اللجنة الإدارية للمشروع وفي الفريق المعني بموضوع "الحكم الديمقراطي وسيادة القانون".

٧٦- وبدأت الدورة الثانية للمحاكم المتنقلة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وعقدت الدائرتان الجنائيتان لغيتيغا ونغوزي جلساتهما في غيتيغا وموينغا، على التوالي، بينما عقدت محكمة بوجومبورا جلساتها في بوجومبورا، بعـــد الحصول على الإذن اللازم، لأسباب أمنية. وأتاح نظام المحاكم المتنقلة للدوائر المختلفة أن تفصل في قضايا عديدة: فعقدت هذه الدوائر ٣١ جلسة عامة ونظرت في ٢٠٥ قضايا وفصلت موضوعيا في ٥٤ قضية شملت ٩٩ مـــتهما، أي في ٢٦ في المائـــة من مجموع القضايا المعروضة عليها. وأعيدت قضية واحدة فقط إلى النيابة العامة لاستكمال التحقيق. غير أن العقبات التي تعترض حسن سير العمل في الدوائر الجنائية لا تزال قائمة، وبوجه خاص عدم حضور الشهود والأطراف المدنية أمام المحاكم، وهو ما يحمل القضاة على تأجيل النظر في معظم الدعاوى إلى تواريخ لاحقة. وثمة نتيجة أخرى هي تجديد الحبس الاحتياطي للمتهمين إلى ما لا نهاية لـــه. وتأمل المقررة الخاصة أن ينظر مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي في مسألة النيابة العامة في كانزوكو. وتوصي المقررة الخاصـــة باعتماد الجدول الزمني لانتقال محكمة كانزاكو في أقرب وقت ممكن لتمكين نيابة كانزوكو من مباشرة عملها الذي توقف منذ شهر تموز/يوليه.

دال- تعزيز حقوق الإنسان

٧٧- كانت الأولويات التي تناولها وزير حقوق الإنسان والإصلاحات المؤسسية والعلاقات مع البرلمان في لقائه مع المقررة الخاصة ما يلي:

(أ) في مجال الإصلاحات المؤسسية: تنفيذ اتفاق أروشا وبوجه خاص القانون المتعلق بالإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم الأخرى ضد الإنسانية، وقانون الحصانة المؤقتة، فضلا عن القانون الانتخابي.

(ب) في مجال حقوق الإنسان: مواصلة تنفيذ السياسة السابقة وتعزيزها، وبوجه خاص إذكاء الوعي بحقوق الإنسان والترويج لها، وتوفير الدعم للمؤسسات مثل مركز مكافحة الإبادة الجماعية والقضاء عليها، واللجنة الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، واللجان المحلية، ولجان المقاطعات والرابطات المحلية.

٧٨- وأعرب الوزير عن رغبته في أن تتحول اللجنة الحكومية، في نهاية المطاف، إلى لجنة وطنية لحقوق الإنسان. وتملك هذه اللجنة الآن مقرا دائما وأمانة دائمة، وتعقد جلسات استماع يومية، وتصدر تقارير شهرية منذ تموز/يوليه. وحصلت اللجنة على زيادة في ميزانيتها ولكنها لا تزال مقيدة في أعمالها بسبب تشكيلها وطريقة تسمية أعضائها. وتبلغ ميزانية الوزارة ٧١ مليون فرنك بوروندي أي ما يعادل ٠,٠٤٣من الميزانية الحكومية، وهذا يدل، على الرغم من الخطب الرسمية، على أن حقوق الإنسان ليست من الأولويات العاجلة للحكومة البوروندية، شأنها شأن النهوض بالمرأة والحكم السديد اللذين خصصت لهما في الوزارات المعنية ميزانيات مماثلة تقريبا.

٧٩- ومن ١٧ أيلول/سبتمبر إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، نظم مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي في مقاطعات بوجومبورا - المنطقة البلدية وغيتيغا ونغوزي، لأول مرة، حلقة تدريبية في مجال حقوق الإنسان للنساء خصيصا، وسجلت هذه الحلقة التدريبية نجاحا كبيرا. وحضر الدورات التدريبية الثلاث خمس وسبعون امرأة من قيادات الرابطات النسائية. وبناء على طلب وزارة الدفاع الوطني، نظم مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان للمرشحين للعمل كضباط للشرطة القضائية المسجلين في مركز التدريب في بوجومبورا. ونظمت رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان "Agir Dufatanye" في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بالاشتراك مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي حلقة دراسية موضوعها "إمكانية نقل الشهود والمدعين بالحق المدني وفعاليتها".

٨٠- وواصل مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي لقاءاته مع الرابطات البوروندية المختلفة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان للإعداد لتوقيع اتفاق إطاري للتعاون في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بهدف التوصل إلى تنسيق أفضل لأنشطة الرابطات المختلفة المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان. ويشمل هذا الإطار التشاوري ٢٨ رابطة معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان بالإضافة إلى لجنة تنفيذية جرى تشكيلها بعد ذلك. وحازت هذه المبادرة اهتماما كبيرا وأعربت رابطات أخرى عن رغبتها في الانضمام إليها.

٨١- ونظم مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي مع رابطات حقوق الإنسان حملات في وسائط الإعلام لمناهضة التعذيب والاستبعاد. ونشرت الرابطة البوروندية للدفاع عن حقوق السجناء في آب/أغسطس تقريرا لمناهضة التعذيب يغطي الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠١. ونظمت هذه الرابطة أيضا حلقة دراسية لتقييم تطبيق قانون الإجراءات الجنائية. وفي كانون الأول/ديسمبر، احتفل مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي بالذكرى الثالثة والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ووضعت الحفلات التي

نظمـــت بهذه المناسبة تحت سامي إشراف نائب رئيس الجمهورية الجديد السيد دوميسيان ندايزيي الذي أكد اعتزام الحكومة تنفيذ جميع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. ونظمت في كانون الأول/ديسمبر أنشطة ترويجية أخرى مشتركة بـــين وزارة حقوق الإنسان والاصلاحات المؤسسية والعلاقات مع البرلمان والإطار التشاوري للرابطات المعنية بحقوق الإنسان في بوجومبورا ونغوزي وغيتيغا وموينغا ورورييغي بشأن مكافحة التمييز والاستبعاد والتعصب.

ثالثا - الملاحظات

٨٢- بلغ مناخ انعدام الأمن الذي كان سائدا أثناء زيارة المقررة الخاصة حدا دعا بالبعض ممن تحادثت معهم إلى وصفه بأنه شبيه بالحالة التي كانت سائدة في عام ١٩٩٣ عند اغتيال الرئيس نداداي. وتخوفا من وقوع أحداث مماثلة وتفاديا لوقوعها، يوصي هؤلاء المتحدثين الأشخاص بعقد مفاوضات فورا بين الحكومة والجماعات المسلحة. وهذه الحالة، التي تتميز بفترات من العنف العارم تعقبها فترات من الهدوء، تؤثر تأثيرا سلبيا على الاقتصاد وعلى الحالة الاجتماعية للسكان في بوروندي.

٨٣- وكذلـــك، فـــإن مســـألة "الإبادة الجماعية" لا تزال حاضرة في المقابلات التي أجرتها المقررة الخاصة في بوجومـــبورا. وطبقا لما ذكرته بعض الرابطات والجماعات التي التقت معها، ترتبط هذه المسألة بفكرة معينة عن الإفـــلات مـــن العقاب وهي من المسائل التي تثير قلقها بعد تشكيل الحكومة الجديدة. وتطالب هذه الجماعات والـــرابطات، بصفتها أعضاء في الاتفاق الإطاري، بأن تكون مسألة "الإفلات من العقاب والابادة الجماعية" في محـــور اهـــتمامات الأمم المتحدة. وتعرب أيضا عن أملها في أن يدان بشدة ما يسمى "طغيان العنصر الإثني" في المؤسسات بناء على ما جاء في اتفاق أروشا، وترى أن تدهور الحالة قد يؤدي إلى كارثة. ودافعت هذه الرابطات والجماعات عن هذا الموقف في منتدى عقد في كيغالي في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وحجتها الرئيسية هي الاعتماد الدائم على التقرير S/1996/682 الذي أعدته لجنة التحقيق الدولية التي عملت في بوروندي في عام ١٩٩٦. وتعترض هذه الرابطات والجماعات على اتفاق أروشا وعلى المؤسسات الناشئة بناء علي هذا الاتفاق، بما في ذلك القوة الخاصة للحماية التي تتألف من جنود تابعين لجنوب أفريقيا. وبالعكس، تخشى رابطات أخرى من أن تتلاعب الجماعات المتطرفة بمسألة الإبادة الجماعية.

٨٤- ويبدو أن جزءا كبيرا من السكان ومن الجماعات المسلحة لا يثق باتفاق أروشا ويرى أن هذا الاتفاق لن يتمتع بالمصداقية والقبول الكامل إلى إذا كان مقترنا بالسلام والعدل. ويلاحظ مع ذلك أن أعضاء الحكومة قاموا بجولـــة داخل البلد لتوضيح الحالة السياسية السائدة في بوروندي والدفاع عن عملية السلام أمام السكان. ويرى وزيـــر الدفاع الوطني، الذي التقته المقررة الخاصة، أن على الحكومة أن تجري المفاوضات على الصعيد السياسي. وإذا قامـــت الحكومـــة بـــتفويض الجيش، سيمكنها بعد ذلك أن تجري مفاوضات مع الجماعات المسلحة بشأن

الجوانب التقنية. ويرى وزير الدفاع الوطني مع ذلك أن هذه الجماعات ليست حريصة على التفاوض وأنها تعطي الأولوية، في الوقت الحالي، لمنطق الحرب.

٨٥- ومـــن العقبات الرئيسية التي تعترض عملية السلام على الأرجح الغموض الذي يحيط بمطالب الجماعات المسلحة وبمعرفة إرادتها الحقيقية. ولتحسين حالة حقوق الإنسان وإنقاذ الأرواح، لا بد من بدء المفاوضات فورا بغية التوصل إلى وقف حقيقي لإطلاق نار أو، على الأقل، وقف الأعمال العدائية. ومن الجدير عندئذ أن تدعى جميع أجنحة الحركات المسلحة إلى المشاركة في هذه المفاوضات من أجل زيادة فرص النجاح في هذا المجال.

٨٦- ويتميز تطور الحالة السياسية بعدد من الأحداث التي تعتبر ايجابية، مثل اعتماد الدستور الانتقالي وتشكيل حكومة تتألف من جميع الأحزاب الموقعة على اتفاق أروشا، عدا حزبا واحدا، ودخول المرأة في الحكومة الجديدة، واستحداث وزارة جديدة هي وزارة الحكم السديد والخصخصة. غير أن الجماعات المسلحة التابعة لحزب تحرير شعب الهوتو- جبهة التحرير الوطنية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - الجبهة من أجل الديمقراطية ترفض دوما المفاوضات ولا تعترف بالعضوين اللذين يدعيان أنهما يمثلانها في الحكومة الجديدة. ويرى بوروندیون كثيرون أن الفترة التي أعقبت تشكيل الحكومة مخيبة للآمال: فالكلمات الرسمية في رأيهم لا تعكس الواقع. والتغيير الحقيقي سيكون إحلال السلام، ولكن إذا استمر تصاعد العنف، ستندثر جميع المكاسب التي تحققت حتى الآن.

٨٧- ومـــن النتائج الإيجابية أيضا عودة لجنة رصد تنفيذ اتفاق أروشا إلى بوجومبورا، وإنشاء اللجنة الدولية المعنية بدراسة المسائل المتصلة بالسجناء، وانعقاد مؤتمر جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ الذي كانت نتائجه مشـــجعة للغايـــة. غير أن الحالة الأمنية لا تزال مقلقة للغاية ولا تزال المعارك الطاحنة بالمدفعية الثقيلة دائرة في بوجومبورا - المنطقة الريفية وفي شرق البلد بين الجيش وجماعات المتمردين التي وحدت صفوفها، إذا صح تصديق الإعـــلان المشترك الذي صدر قبل بعثة المقررة الخاصة ببضعة أيام. ويمكن تفسير ازدياد العنف برغبة الجماعات المسلحة في الدخول إلى المفاوضات من منطلق القوة أو برغبتها في منع العودة المعلنة للاجئين الذين سينضمون إلى العناصر الموجودة في قواعدهم الخلفية. وازدادت الحالة الأمنية سوءا أيضا بسبب تزايد الإجرام والمجرمين.

٨٨- وتدعـــو جمـــيع هذه الملابسات إلى القول بأن السلام الذي كان منتظرا بعد التوقيع على اتفاق أروشا، وخاصـــة بعد تنفيذه، لن يتحقق اليوم، ولن يتحقق على الأرجح في المستقبل أيضا. ولا يزال الهدف الرئيس هو اشتراك الجماعات المسلحة في المفاوضات. والفكرة التي أعرب عنها بعض الذين التقتهم المقررة الخاصة والداعية إلى أن يعهد بعملية المفاوضات إلى عناصر قريبة من الجماعات المسلحة قد لا تكون مجدية. وأعرب المتمردون على ما يبدو عن رغبتهم في التفاوض مع العسكريين فقط على أساس أنهم، في رأيهم، أصحاب السلطة الحقيقيين. ولن ترتب العقوبات المحتملة التي يراد توقيعها على المتمردين أثرا كبيرا وقد تؤدي على العكس من ذلك إلى تشددهم في موقفهم.

٨٩- وربما كان من المفيد أن تتخذ الترتيبات اللازمة لتوضيح المكاسب التي ستؤدي إليها المفاوضات ولبيان كيفية تكييف وتنسيق الوساطة مع الاهتمام بوجه خاص بالأعمال التحضيرية التقنية اللازمة لذلك بدقة. فالجماعات المسلحة، كما يقول البعض، مستعدة لوقف الحرب شريطة أن يتم ذلك مع مراعاة الاحترام الواجب لكرامتها. وأكدت الحكومة أيضا مرارا رغبتها في المضي قدما في المفاوضات. فماذا يبقى بعد ذلك لكي تحقق العملية أهدافها ولإقامة سلام دائم؟ الحل بالتأكيد بين أيدي البوروندیين. وليس أمام المجتمع الدولي إلا أن يساعدهم على تحقيق هذا الحل. ولتحقيق ذلك، يلزم في المقام الأول التحلي بالصراحة والصدق وتغليب مصالح الجميع على مصالح الأفراد أو مصالح جماعات من الأفراد. ولتوفير المناخ اللازم للمفاوضات، يلزم بداية أن تتجنب الأطراف المتحاربة التشهير بالطرف الآخر، وأن تقتصر على الأخذ بما يجمع بينها، أي الانتماء المشترك إلى أرض الوطن وكل ما يتصل بذلك. فهذه في الواقع هي الثروة التي نبغي أن تسعى جميع الأطراف إلى المحافظة عليها بأي ثمن، من أجل الأجيال القادمة ومن أجل التاريخ.

٩٠- وورثت الحكومة الجديدة برنامج "الدفاع الذاتي" الذي كان الغرض منه تمكين المدنيين من الدفاع عن أنفسهم ضد هجمات المتمردين. ويشمل هذا البرنامج نوعين من حراس الأمن: الدوريات الريفية التي يتكون معظمها من الهوتو، والدوريات الحضرية التي تتكون من الهوتو والتوتسي، بحسب الحي الذي تعمل فيه. ومنذ بداية البرنامج، ارتكب بعض حراس الأمن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وبوجه خاص جرائم قتل واغتصاب وإصابة المدنيين[١٨]. وفي بعض الحالات، عوقب بعض حراس الأمن بسبب رفض تنفيذ الأوامر، وبلغت العقوبات الموقعة عليهم أحيانا الإعدام بعد محاكمة موجزة. واضطر كثيرون منهم، نتيجة لتهديدهم بالعقاب، إلى الخدمة مددا غير محددة. ولا يتلقى حراس الأمن مرتبات منتظمة. وعندما قامت المقررة الخاصة بزيارة مناطق نائية من البلد، شاهدت عددا منهم مسلحا بالبنادق يقوم بحراسة حواجز للتفتيش، ولم يكن هؤلاء الحراس يرتدون زيا خاصا أو يحملون علامات مميزة. ونظرا لعدم وجود لوائح خاصة بهم فإن المسؤولين عن ارتكاب حوادث الابتزاز المزعومين لا يتعرضون للمساءلة عن أعمالهم وعن الأعمال التعسفية المنسوبة إليهم.

٩١- وشارك على ما يبدو حراس الأمن من الريف والحضر في هذا البرنامج لأسباب عديدة: الخوف من قيام المسؤولين الإداريين أو المدنيين بتوقيع عقوبات عليهم، أو الخوف من انتقام المتمردين، أو الرغبة في حماية أسرهم من اعتداءات المتمردين، أو الانتقام من اعتداءات سابقة، أو الرغبة في مواصلة الاعتداء على المدنيين لاعتيادهم على حمل الأسلحة واستعمالها. وتؤكد السلطات أن حراس الأمن يعتبرون من المدنيين وأنهم يخضعون نتيجة لذلك للقوانين المدنية. غير أن الحقيقة هي أن الجيش هو الذي يقوم بتدريب هؤلاء المقاتلين وتسليحهم وأن المقاتلين يعملون تحت قيادة العسكريين وحمايتهم. وحراس الأمن، بمشاركتهم المباشرة في الأعمال العدائية في الحرب الأهلية وبوصفهم مساعدين للقوات المسلحة النظامية يخضعون أيضا للقانون الإنساني الدولي. وبوروندي طرف في اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ وبروتوكولها الإضافي المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة

غير الدولية (البروتوكول الثاني). ولقد استعان جميع الأطراف في هذه الحرب بالأطفال، لا سيما في المعارك؛ وفي ظل "الدفاع الذاتي المدني"، سمحت السلطات البوروندية للأطفال القصر بالتطوع في قوات حراس الأمن أو قوات مدنية مماثلة، أو أجبرتهم على ذلك أحيانا[١٩]. ويشكل هذا مخالفة للبروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف ولاتفاقية حقوق الطفل.

٩٢- وفي "مذكرة موجزة لوزير الدفاع الوطني عن انتهاكات حقوق الإنسان المنسوبة إلى العسكريين"، تقدم السلطة العسكرية قائمة بالانتهاكات المنسوبة إلى العسكريين، وبالتحديد قائمة لحوادث القتل أو الاغتيال، و"بقدر أقل" الاغتصاب، ولكنها تضيف أن هذه الحوادث آخذة في الزوال. وتشير هذه المذكرة أيضا إلى المذابح الانتقامية، والتدمير الواسع النطاق المصحوب بعمليات النهب، واستخدام الجنود الأطفال، والاستعانة بحراس الأمن. ولا تنفي المذكرة مسؤولية العسكريين عن هذه الانتهاكات ولكنها تضيف أن المسؤولين يتم القبض عليهم ويقدمون للمحاكمة عند وجود أدلة كافية ضدهم. وفيما يتعلق باستخدام الجنود الأطفال، تؤكد المذكرة أن وزير الدفاع الوطني رفع الحد الأدنى لسن التجنيد من ١٦ سنة إلى ١٨ سنة من العمر منذ عامين. ولا تنفي السلطات العسكرية احتمال التلاعب في السن نتيجة للفقر الذي يعاني منه السكان، لا سيما وقد أصبح التلاعب سهلا نتيجة لتدمير سجلات الأحوال المدنية على أيدي المتمردين. وستشكل لجنة رقابة للكشف عن حالات التلاعب. أما "حراس الأمن من الشباب" فتؤكد المذكرة أن هؤلاء الشبان كانوا في الأصل من المتمردين وأن أصدقاءهم وكذلك شركاءهم السابقين يصبحون تلقائيا من الطاعنين فيهم. وعندما يرتكب أحد حراس الأمن انتهاكا، ينسب الانتهاك إلى الجهاز بأكمله بسبب الغيرة التي يشعر بها هؤلاء الواشون لإلغاء منع التجنيد الذي كان مفروضا على هؤلاء الشبان. وأكد وزير الدفاع الوطني أنه سيتخذ سلسلة من التدابير لمنع جميع هذه الانتهاكات والمعاقبة عليها.

٩٣- ونتيجة لحملة التوعية التي شارك فيها الجميع، بما في ذلك الوزراء المعنيون، ضد التدخل المفرط للعسكريين في القضاء، انخفض على ما يبدو عدد المحتجزين في معسكرات الجيش. ولكن التجاوزات لا تزال قائمة، ولإحراز تقدم حقيقي في هذا المجال يلزم إعلان التدابير المتخذة، خاصة التدابير المتصلة بالأحكام الدولية، ويلزم أن يحترمها الكافة، خاصة العسكريون. وبفضل الدعم الذي يقدمه مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي، وكذلك المجتمع الدولي، فضلا عن الجهود التي تبذلها الحكومة والمنظمات غير الحكومية، سجلت نتائج إيجابية مستمرة في تطبيق قانون الإجراءات الجنائية وشروط الاحتجاز. غير أنه تبين من الزيارة التي قامت بها المقررة الخاصة لمنطقة رومونغيه ومن مقابلاتها المختلفة أن المخالفات والعقبات التي تعرقل حسن سير القضاء لا تزال قائمة.

٩٤- وبالطبع، يرى البعض أن مشروعية الحكومة الجديدة معرضة للخطر لعدم تعيين أعضائها بالإجراءات الديمقراطية المعتادة، وعدم تمثيل بعضهم للسكان أو للمجموعات المسلحة المتحاربة حتى الآن تمثيلا كافيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصك التأسيسي لهذه الحكومة، وهو اتفاق أروشا، عليه تحفظات كثيرة، وقد يسيء ذلك

في المستقبل إلى مصداقية الحكومة. ولذلك، على الحكومة الآن مهمة صعبة هي إقناع السكان بها عن طريق ما تقوم به من أعمال ملموسة. ومن ناحية أخرى، فإن زيادة عدد النساء في الحكومة من الأمور التي تستحق التقدير وتدل على رغبتها الحقيقية في الإسهام فعلا في تحسين حالة المرأة. ورغم انتقاد البعض للصفة التمثيلية للحكومة الجديدة فإن هذه الحكومة تمتاز بالانفتاح وبوجود عناصر معتدلة فيها وبتمتعها خاصة بتأييد المجتمع الدولي الذي أعرب مرارا عن هذا التأييد، لا سيما في مؤتمر جنيف الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ويعطي هذا للحكومة هامشا إضافيا للتحرك ويسمح لها بتطبيق سياسة فعالة لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل، فضلا عن إدخال المزيد من الديمقراطية في الحياة السياسية بزيادة مشاركة السكان في اتخاذ القرار السياسي، دون التمييز بينهم بسبب الأصل الإثني أو الاجتماعي أو الإقليمي أو الديني أو الجنس. فهذا هو التحدي الذي يواجه الحكومة الجديدة، بعد تحقيق السلام.

٩٥- ويشكل اعتماد الدستور الجديد وانشاء المؤسسات الخاصة بالفترة الانتقالية مثل الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ تقدما ملحوظا في عملية السلام. وسيتم بعد الفترة الانتقالية تعيين أمين المظالم المنصوص عليه في اتفاق أروشا، وسيعنى أمين المظالم خاصة باهتمامات المواطنين الإدارية وبحماية حقوق الإنسان. وسيلزم بعد ذلك إنشاء المؤسسات الإقليمية. وفيما يتعلق بقانون الحصانة المؤقتة، هناك مشاكل بشأن الحماية القانونية الواجبة للاجئين. وذلك هو الشأن أيضا بالنسبة للمحاربين القدماء التابعين للجماعات المسلحة الذين لم يتخذ بشأنهم، على ما يبدو، أي إجراء على الصعيد التشريعي.

٩٦- وفيما يتعلق بالترويج لحقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون فإن أهم الأحداث، بجانب أنشطة الرصد والتدريب والحلقات الدراسية المعنية بهذا الموضوع، هو إنشاء إطار تشاوري للرابطات والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان. غير أن الوقت لا يزال مبكرا لإمكان القول بأن التجمع الوطني للنساء البوروندیات الذي أنشئ مؤخرا من الإجراءات التي تساعد على تعزيز حقوق الإنسان.

٩٧- والنشاط الذي قام به مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي حتى الآن موضع تقدير لسماحه بإذكاء وعي الجماهير والسلطات السياسية والعسكرية والقضائية بالحاجة إلى مزيد من احترام حقوق الإنسان. وأنشطة الرصد من علامات الحماية التي تؤكد للضحايا وجود حقوقهم والآليات المتاحة لهم للمطالبة باحترامها. وتؤكد أوساط العدالة أنها استفادت من وجود مكتب المفوضية ببوروندي. وينظر إلى التدريب في مجال حقوق الإنسان ورعاية الرابطات المعنية بحقوق الإنسان كخطوة محتملة لوجود مجتمع مدني مسؤول. غير أنه يلزم تعزيز أعمال المكتب في بعض المجالات مثل حماية حقوق اللاجئين والمشردين، والتدريب على توعيتهم بالاحترام الواجب لحقوقهم، وتوفير الدعم لعملية السلام وخاصة للجان المنشأة بموجب اتفاق أروشا، والمساعدة التقنية في

مجال حقوق الإنسان في لجنة رصد تنفيذ اتفاق أروشا، وإذكاء الوعي في مجال الحكم السديد والديمقراطية، وتعزيز الشراكة مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية.

٩٨- وفيما يتعلق بالوكالات التابعة للأمم المتحدة، ينبغي أن يؤدي مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي دورا رائدا بشأن جميع المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان. وينبغي أن يتمثل دوره في الالتزام الدائم أمام الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في بوروندي بأن يكون إطارا دائما للتعاون، خاصة في إطار فريق مواضيعي معني بحقوق الإنسان، وتعزيز التعاون القائم حاليا بشأن مواضيع معينة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن ينظم المكتب دورات تدريبية لموظفي الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في بوروندي في مجال حقوق الإنسان كما وينبغي أن يوفر المزيد من المعلومات عن أنشطته وأن يعقد جلسات إحاطة لرؤساء البعثات والوكالات.

رابعا- التوصيات

٩٩- للإسهام في تحسين حالة حقوق الإنسان في بوروندي، تؤكد المقررة الخاصة مجددا التوصيات الواردة في تقريرها المقدم إلى الجمعية العامة (A/56/479، الفقرات ١٣٨ إلى ١٥٧) وتقدم توصيات جديدة موجهة إلى الأطراف في النزاع القائم في بوروندي، والسلطات البوروندية، والمجتمع الدولي.

ألف- توصيات موجهة إلى الأطراف في النزاع

١٠٠- تهنئ المقررة الخاصة الوسيط لما أحرزه من تقدم في عملية السلام وبوجه خاص في إقامة بعض المؤسسات المنصوص عليها في اتفاق أروشا وتشجعه على الاستمرار في بذل جهوده لحمل الأطراف التي لا تزال ممتنعة عن الجلوس إلى مائدة المفاوضات على القيام بذلك من أجل حل النزاع بطريق التفاوض.

١٠١- وتطلب المقررة الخاصة إلى الجماعات المسلحة والحكومة أن تحترم حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وأن تضع حدا لأعمال العنف التي ترتكب ضد السكان المدنيين.

١٠٢- ولما كان السلام هو أشد ما يصبو إليه الشعب البوروندي فإن المقررة الخاصة تحث جميع الأطراف المتنازعة على التخلي عن إيثار الذات أو الجماعات التي ينتمين إليها وعلى أن تراعي فقط ما يتسم بالأهمية من وجهة النظر الوطنية والدولية، ألا وهو حماية مصالح الشعب البوروندي.

١٠٣- وتوصي المقررة الخاصة الأطراف المتنازعة بالاستجابة للدعوة الموجهة إليها للتفاوض لما ثبت من هذا النزاع ومن نزاعات أخرى في جميع أنحاء العالم من أن المسائل المطروحة على مائدة المفاوضات فقط هي التي تكون موضعا للاعتبار.

١٠٤- وترجو المقررة الخاصة من الجماعات المسلحة (المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية- الجبهة من أجل الديمقراطية وحزب تحرير شعب الهوتو- جبهة التحرير الوطنية) أن تتخلى عن موقفها الحالي وأن تبين رغبتها الصادقة في التفاوض عن طريق وقف الأعمال العدائية فورا والانضمام إلى عملية السلام؛ وسيؤدي هذا إلى تعزيز مصداقية ما تؤكده من تعلق بشعب بوروندي وما تبديه من اهتمام بتحقيق رفاهه.

١٠٥- وتحث المقررة الخاصة الحكومة على مواصلة الاعراب عن رغبتها الصادقة في التفاوض بتوفير مناخ يسود الاستقرار.

١٠٦- وتطلب المقررة الخاصة إلى الأطراف المتنازعة أن تتخلى عن منطق الحرب وأن تتوقف عن تشجيع تسليح المدنيين، وبوجه خاص الشباب، وعن التشهير بالطرف الآخر.

١٠٧- وتدعو المقررة الخاصة جميع الأطراف المتنازعة إلى أن تتجنب، بكافة الطرق، مشاركة الأطفال في النزاع. فللأطفال في بوروندي الحق في التمتع بطفولتهم مثل الأطفال الآخرين في العالم ولا يجوز لأحد، بأي حجة كانت، أن يحرمهم من هذا الحق باستخدامهم كجنود أو في مهام أخرى مرتبطة بهذه الحرب.

باء - توصيات موجهة إلى السلطات البوروندية

١٠٨- تعرب المقررة الخاصة عن امتنانها لإقامة مؤسسات الفترة الانتقالية ولا سيما الحكومة والبرلمان. وتؤيد المقررة الخاصة التدابير الرامية إلى تحقيق المزيد من الديمقراطية مثل تعيين ثلاث نساء في الحكومة وإنشاء وزارة معنية بمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.

١٠٩- وتطلب المقررة الخاصة إلى الحكومة والمجتمع الدولي أن ينفذا اتفاق أروشا بسرعة وبطريقة فعالة من أجل تحسين حقوق الإنسان في بوروندي.

١١٠- وتطلب المقررة الخاصة إلى الحكومة أيضا أن توفر الظروف اللازمة لعودة اللاجئين وتطلب إلى المجتمع الدولي أن يقدم الدعم لهم.

١١١- وتطلب المقررة الخاصة إلى السلطات البوروندية أن تتخذ تدابير حازمة لوضع حد لعمليات التعذيب، لا سيما في الزنزانات والمعسكرات الحربية. وينبغي إدانة هذه الأفعال وتقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى المحاكم العسكرية والمدنية لمعاقبتهم عليها.

١١٢- وتوصي المقررة الخاصة الحكومة بأن تتخلى عن استخدام حراس الأمن وبرنامج "الدفاع الذاتي المدني". وتدعو الحكومة إلى تسريح حراس الأمن وغيرهم من قوات الدفاع الذاتي مع تجريدهم من أسلحتهم، وتطلب منها

أن تكلف بحماية المجتمع قوات عسكرية أو قوات تابعة للشرطة، مشكلة طبقا للأصول الواجبة وبناء على الاجراءات المعتادة للاستخدام، تخضع لسلسلة قيادة واضحة ولوائح معروفة من الكافة وبناء على قواعد تسمح بمساءلة المسؤولين عن التجاوزات.

١١٣- وتؤيد المقررة الخاصة الحكومة في التدابير التي اتخذتها لمنع تجنيد الشبان الذين لا يبلغون ١٨ سنة من العمر ولكن ترجو من الحكومة بإلحاح أن تتخذ جميع الاجراءات اللازمة لتطبيق هذه التدابير بصورة فعالة ووقف تدريب الأطفال دون سن ١٨ عاما على الأنشطة العسكرية أو استخدامهم في تلك الأنشطة، خاصة في صفوف حراس الأمن أو قوات الدفاع الذاتي المدني الأخرى.

١١٤- وتدعو المقررة الخاصة الحكومة إلى المبادرة بتسريح جميع الأطفال الذين يعملون في القوات النظامية والقوات شبه العسكرية، وإلى تلبية احتياجاتهم المادية والنفسية والاجتماعية والتدريبية. وتحث المقررة الخاصة الحكومة على الانضمام بدون تحفظ إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة وإلى التوقيع على الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، والتصديق عليه.

١١٥- وتعرب المقررة الخاصة عن امتنانها للحكومة وللأحزاب السياسية للجهود التي تبذلها من أجل مشاركة المرأة في الأجهزة السياسية وتشجعهم على الاستمرار في تقديم الدعم للنهوض بالمرأة عن طريق المشاركة في الأجهزة التي سيتم تشكيلها، وجميع الأجهزة المعنية بصنع القرار.

جيم- توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي

١١٦- تشكر المقررة الخاصة المجتمع الدولي، وبوجه خاص دول المنطقة، لدعمها المتواصل لجهود التيسير التي يبذلها الرئيس بونغو ونائب الرئيس زوما لحمل الجماعات المسلحة على الجلوس إلى مائدة المفاوضات.

١١٧- وتؤيد المقررة الخاصة الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والمفوضة السامية لحقوق الإنسان وجميع وكالات الأمم المتحدة للأعمال التي يقومون بها من أجل إحلال السلام في بوروندي وتعزيز حقوق الإنسان فيها.

١١٨- وتشجع المقررة الخاصة دول الإقليم الفرعي على تعزيز التعاون بينها من أجل زيادة فرص التوصل إلى سلام دائم.

١١٩- وتوجه المقررة الخاصة نداء إلى الجهات المانحة لمواصلة توفير الدعم للمعونة الإنسانية والمعونة الإنمائية ولبذل قصارى جهودها للوفاء بصورة عاجلة بالالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر باريس (٢٠٠٠) وفي مؤتمر جنيف (٢٠٠١)، خاصة فيما يتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والبرامج الانمائية العاجلة وحقوق الإنسان.

١٢٠- وتـــرجو المقررة الخاصة الإهتمام بوجه خاص بمكافحة الفقر، والتنمية المستدامة، وتعزيز قدرات المجتمع المدني، وتطوير الديمقراطية، وتعزيز وحماية حقوق المرأة.

١٢١- وتدعو المقررة الخاصة المجتمع الدولي إلى زيادة الدعم الذي يقدمه إلى أنشطة رصد حقوق الإنسان وتعزيز الجهـــاز القضائي وكذلك إلى جميع الأنشطة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها وحمايتها، التي تعتبر أساسية لتعزيز السلام.

١٢٢- وتشجع المقررة الخاصة جميع الفعاليات الإنسانية، بما في ذلك أعضاء وكالات وبرامج الأمم المتحدة، على إدراج حقوق الإنسان في أنشطتها وعلى العمل بالتعاون الوثيق مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي.

١٢٣- وتوصي المقررة الخاصة بتوفير المساعدة اللازمة لحكومة بوروندي من أجل تسريح جميع القوات المساعدة شـــبه العســـكرية، وتوصـــي بوجه خاص بتوفير الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات المادية والنفسية والاجتماعية والتعليمية للأطفال دون سن ١٨ عاما، الذين كانوا يخدمون في القوات النظامية أو في القوات شبه العسكرية.

الحواشي

(١) المصـــدر: وزارة الدفـــاع الوطني: حصيلة الأضرار التي تسبب بها المتمردون، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

(٢) المصدر: مساهمة رابطة إيتيكا في تقرير المقررة الخاصة بشأن بوروندي، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

(٣) مرصـــد حقوق الإنسان: التقرير المرتقب صدوره في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، المجلد ١٣، الحاشية ٧ ألف، الفقرة ١٢.

(٤) أرقام اليونيسيف، ذكرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تقريره، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

(٥) انظر الحاشية ٢ أعلاه.

(٦) وصفت المقررة الخاصة حالة هؤلاء المشردين في تقريرها المؤقت A/56/479 وخاصة في الفقرات ٧١ إلى ٧٧ منه.

(٧) بلـــغ عدد القادمين حتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ قرابة ٠٠٠ ٦ شخص، منهم ١٢٠ شخصا في الأسبوع الأخير.

الحواشي (تابع)

(٨) انظر الحاشية ٢ أعلاه.

(٩) تشكل هذه الحركات جزءا من الاتفاق الإطاري.

(١٠) المصدر: مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي، ٢٠٠١.

(١١) اقتبست المقررة الخاصة العبارات الواردة في الرسالة الموجهة إليها بحذافيرها.

(١٢) مؤسسة تقليدية بوروندية مكلفة بالتوسط في المنازعات والعدالة.

(١٣) المصـــدر: خطة العمل الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز (٢٠٠٢-٢٠٠٦)، الوثيقة التحضيرية لمؤتمر جنيف المعقود في ٦ و٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، حكومة جمهورية بوروندي.

(١٤) يـــرد هذا الرقم في التقرير المقدم من رابطة إيتيكا بشأن المرضى ضحايا انتهاك الحق في الصحة. انظر الحاشية ٢ أعلاه.

(١٥) ينظم تعريفات العلاج الطبي في بوروندي القرار الوزاري الصادر في عام ١٩٩١.

(١٦) قام مشروع تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ممول من الاتحاد الأوروبي بحصرهم لإمكان توفير الدعم اللازم لهم.

(١٧) تنظر ١٢٥ محكمة ثابتة في ٨٠ في المائة من الدعاوى، وبهذه المحاكم ٥٧٣ قاضيا دائما مدربين تدريبا غير متعمق في القانون ويتقاضون مرتبات زهيدة.

(١٨) تقـــدم منظمة رصد حقوق الإنسان في تقريرها الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بعنوان "حماية الشعب: البرنامج الحكومي للدفاع الذاتي في بوروندي" دراسة تفصيلية ومفيدة لحراس الأمن في بوروندي.

(١٩) ذكرت المقررة الخاصة في تقريرها المقدم إلى الجمعية العامة (A/59/479، الفقرتان ١٢و١٣) أنها شهدت بنفسها تدريبا، من النوع العسكري، لشبان مدنيين لا يبلغون بالتأكيد ١٨ سنة من العمر.

- - - - -